

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم:

عنوان المذكرة

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية
دراسة حالة (المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وتدقيق

تحت الإشراف الأستاذ:

د. إسماعيل سبتي

من إعداد الطالبة:

- نعيمة مسقم

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيساً
د. إسماعيل سبتي	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
		جامعة المسيلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017 / 2018

إهداء

نحمدك يا من هديتنا وأزحت عن بائرنا تحشوة الغواية ونصلي ونسلم على من أرسل إلينا هاديًا وبشيرًا
ونذيرًا محمد خير الأنام

إلى أملي جوهرتين في الحياة إلى اللذين قال فيهما الرحمان :

﴿ وَخَفِضَ لَهَا جَمْعًا الذُّرَّ مِنَ الرِّحْمَةِ وَقَالَ رَبُّنَا كَمَا نَتَرْتَانِي صَغِيرًا ﴾ (سورة الإسراء- الآية 24)

إلى أمي و أبي

إلى زوجي ورفيق دربي الذي شعبني على الدراسة وكان سندي في الحياة
إلى أولادي زهرة حياتي ونور قلبي وفؤادي: سلسبيل، ** صلاح الدين، ** إسحاق

إلى إخوتي جميعاً كل واحد بإسمه



نعيمت



شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل، وأشكره جزيل نعمته على توفيقه لي بإنجاز هذا البحث

وأقدم بشكري الخاص لي أستاذي المشرف الذي تبيح خطاي وصوب أخطائي

الدكتور الموقر: إسماعيل سبتي

جزاه الله كل خير وأعاناه في حياته العلمية والعملية.

وأقدم بالشكر الجزيل للأستاذ: خير الدين شتره الذي ساعدني من الناحية المنهجية طيلة فترة

إنجاز البحث.

كما أتوجه بالشكر الخاص لي كل أستاذة قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق.

ولي السادة المحترمين: الدكتور خالد أوعيد، والسيد: إسماعيل مليك (مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية بالمركب

الصناعي التجاري للضنة)، والسيد: عبد الوهاب بديار (مصرف إماري بالمركب الصناعي التجاري للضنة).



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات.....

62

ملحق الوثائق

70

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

75

الملخص باللغتين

قائمة
الأشكال
والجداول

الصفحة	الشكل / الجدول
08	الشكل رقم (01): مكونات النظام المحاسبي المالي
19	الشكل رقم (02): الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق المعايير المحاسبية الأمريكية
35	الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمجمع (رياض سطيف)
36	الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لفرع الحبوب - قسنطينة
37	الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة
47	الشكل رقم (06): نشاطات وحدة مطاحن الحضنة - المسيلة
59	الشكل رقم (07): رقم الأعمال / الزبائن
44	الجدول رقم 01: جدول تدفقات النقدية في 2015/12/31
45	الجدول رقم 02: جدول استحقاق عناصر الذمم المدينة والديون في 2015/12/31.
46	الجدول رقم 03: أهم النتائج المحققة لسنة 2015م
52	الجدول رقم 04: الميزانية في 2015/12/31م
56	الجدول رقم 05: جدول حسابات النتائج في 2015/12/31م
58	الجدول رقم 06: تشكيلة رقم الأعمال حسب فئة الزبائن

المقدمة

أولاً: تمهيد

نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بفعل تنامي ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات الحديثة وزيادة اتساع الاسواق المالية، أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها، حيث يمكن القول بأنه من بين الأسباب الهامة لحدوث إنهيار الكثير من المؤسسات هو نقص الإفصاح والوضوح عند إظهار المعلومات المالية التي تُعبر عن حقيقة وضعية المؤسسة، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية؛ أهمها فقدان الثقة في المعلومات المالية، وبالتالي افتقاد هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها، ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الجودة في المعلومات المالية.

بالنسبة للنظام المحاسبي الجزائري فقد عرف تغييرات وتعديلات متكررة من أجل رفع كفاءة الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية وهذا لخدمة الأطراف المهتمة والمستفيدة من التقارير المالية، وعليه تبنت الجزائر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال القانون رقم (07-11) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي شكّل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الجدوى الاقتصادية للمعلومات المالية ولن يتأتى ذلك إلا بتوافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع أسس ومعايير محاسبية دولية ممّا يسمح بتقديم معلومات ذات جودة عالية، وبالتالي خلق نوع من التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتمكين هذا النظام من إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في الفكرة الرئيسة التالية: ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية لوحدة مطاحن الحضنة (المسيلة) خلال سنتي (2014-2015)؟

وتتفرع عنها الأسئلة الجزئية الآتية:

- ماهي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المالية لكي تعتبر ذات جودة؟
- ما هو تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومة المالية؟
- ما مدى إلزام المؤسسة الجزائرية بتوفير الخصائص التي تضمن هذه الجودة؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

إعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من الفرضيات هي:

- المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة لمستخدميها، وموثوقة وواضحة (قابلة للفهم) وقابلة للمقارنة.
- يعمل النظام المحاسبي المالي على زيادة جودة المعلومات التي تنتجها المؤسسة.
- تلتزم المؤسسة الجزائرية بتوفير بعض الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومة المالية.

رابعاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية المعلومات المالية واتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (من مستثمرين، دائنين، مسيرين، جهات حكومية...)، حيث باتت المعلومات المالية تمثل مورداً جوهرياً لبيئة الأعمال ومنه فإن التركيز على جودة المعلومة المالية يعد من أهم عوامل النجاح في المؤسسات الاقتصادية وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تطبيقها النظام المحاسبي المالي الذي يوافق محتواه مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يساهم بدوره في تسهيل قراءة القوائم المالية على المستوى المحلي والدولي سعياً منها لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات.

خامساً: أهداف البحث:

- تحديد مفهوم النظام المحاسبي المالي.
- التعرف على مفهوم جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية.
- معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

سادساً: المناهج المتبعة في البحث:

تستدعي طبيعة البحث استخدام مناهج متعددة، تفي بأغراض الموضوع، ذلك أن طبيعته تتطلب ذلك حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمعلومات المالية وجودتها، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي عند دراسة أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية بإعتبار النظام المحاسبي المالي متغير مستقل وجودة المعلومة المالية متغير تابع.

من المناهج التي تم توظيفها في بحثنا منهج دراسة حالة خصوصاً في الجانب التطبيقي، مع استخدام المقابلة الشخصية والملاحظة وتحليل الوثائق بغية معرفة مدى جودة المعلومة المالية المنشورة من طرف وحدة مطاحن الحضنة.

سابعاً: حدود البحث:

الحدود الزمنية: تمت دراسة القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة خلال سنتي (2014-2015) خلال السنة الدراسية (2017-2018) م .

الحدود المكانية: تم إسقاط الجانب النظري للدراسة على وحدة مطاحن الحضنة كفرع تابعة لمجمع رياض سطيف (المركب الصناعي التجاري الحضنة- المسيلة حالياً).

ثامناً: أسباب اختيار البحث:

- ملاءمة هذا الموضوع مع التخصص الدراسي.
- محاولة إبداء مشاركة أكاديمية لرصد الدور الذي أصبحت تؤديه المعلومة المالية في عملية اتخاذ القرار.
- أهمية موضوع جودة المعلومات المالية بالنسبة لمستخدميها، مما يجعل إبراز مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية عالية الجودة ذات أهمية قصوى.

تاسعاً: الدراسات السابقة للبحث:

وللإلمام بجوانب البحث إعتدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة، إختلفت أهميتها حسب صلتها بالموضوع والأفكار التي تطرحها وأهمها ما يلي:

- دراسة قورين حاج قويدر: "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات" مقال منشور في مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول ماهية الآثار التي تنجر عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية وهذا في ظل تكنولوجيا المعلومات، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث:

✚ اعتماد تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تخفيض تكاليف التشغيل والذي بدوره ينعكس بشكل ايجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة.

✚ النظام المحاسبي المالي يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، مما يسمح بتقديم تقارير مالية تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة.

● دراسة مخلوفي عادل: " إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية" رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2015م.

تمحورت إشكالية هذا البحث حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

✚ أن مخرجات النظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

✚ بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية والتنظيمية للأحداث الاقتصادية.

✚ بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي يسمح بأعداد تقارير مالية بما يتقارب مع الممارسة الدولية.

● دراسة صبايحي نوال: "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة" رسالة ماجستير في العلوم التجارية من جامعة الجزائر، 2011م..

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإفصاح وفق المحاسبة الدولية على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتطرق إلى التجربة الجزائرية في محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، وقد خلُصت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية لما يوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية، وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية.

عاشراً: خطة البحث :

للإجابة على الإشكاليات المطروحة سابقاً إتبعنا خطة تتكون من مقدمة وفصلين وخاتمة وملحقاً للوثائق؛ حيث تناولنا في الفصل الأول (النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية)، وتطرقنا في مباحثه الثلاثة إلى: مفهوم النظام المحاسبي المالي، وماهية جودة المعلومة المالية والعوامل المؤثرة فيها، وعلاقة النظام المحاسبي المالي بجودة المعلومة المالية، أما في الفصل الثاني فقد عنوناه بـ

(دراسة ميدانية للمركب الصناعي التجاري الحضنة-المسيلة)، وفي مبحثيه تطرقنا إلى: تقديم المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة-، ومدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية في المعلومة المالية لوحدة مطاحن الحضنة -المسيلة. كما ختمنا كل فصل بجمللة استنتاجات و خلاصة شاملة لمحتواه.

إحدى عشرة: صعوبات البحث:

وكأي بحث علمي واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذه المذكرة وأهمها:

- صعوبة الإطلاع على كل الوثائق والإحصائيات المالية مما إضطرنا إلى انتقاء ما هو ملبي للمذكرة.
- قصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد المذكرة، لأن البحث العلمي يتطلب وقتاً كافياً بهدف الإحاطة الشاملة بالمادة العلمية، كما أن الوقت الكافي يسمح بنضوج الفكرة وهو ما يسمح بقراءة صحيحة لإشكاليات الموضوع ولا سيما في مجال الدراسات المحاسبية والمالية. وحسبنا أن لا تكون هذه الصعوبات قد قللت من القيمة العلمية للمذكرة .
- تغيير الشكل القانوني لوحدة مطاحن الحضنة، حيث كانت فرع لمجمع رياض سطيف وأصبحت منذ 2016 مركبا تابع لوحدة الحبوب بقسنطينة، وهذا ما جعل صعوبة في تقديم المعلومات مرة على المركب باعتباره مكان الدراسة الميدانية ومرة أخرى على الوحدة بما أن دراسة القوائم المالية كانت لسنتي 2014 و2015 م .

الفصل الأول

النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومة المالية
والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثالث: علاقة النظام المحاسبي المالي بجودة
المعلومة المالية.

تمهيد:

إن انشغالات مستعملي المعلومات المالية لم تعد تكمن في الحصول على المعلومات وحسب بل أصبحت تتعداها إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها.

لقد اكتسب موضوع جودة المعلومات المالية أهمية كبيرة في الأدبيات المحاسبية، حيث حضي بالعديد من الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به، وقد حاولت هذه الدراسات تحديد أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون ذات جودة، وكذا العوامل المؤثرة على هذه الجودة من أجل مراعاتها عند إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وبما أن النظام المحاسبي المالي (SCF) مستمد من المعايير المحاسبية الدولية فقد تبني بعض الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وعمل على تطبيقها في القوائم المالية، لذا سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية.

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي.

حسب القانون رقم (07-11) المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق 25 نوفمبر 2007م يتضمن النظام المحاسبي المالي. وحسب ما نصت عليه المادة الأولى منه يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعي في صلب النص (المحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه)⁽¹⁾.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي، (أهدافه ومميزاته وخصائصه):

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

المحاسبة المالية نظام يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، كما يهدف أيضاً إلى عرض كشوف (جداول مالية) تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزintها في نهاية السنة المالية⁽²⁾ ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية⁽³⁾

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية.

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 74، القانون رقم (07-11) المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25 نوفمبر 2007م، المادة رقم 01، ص 3.

(2)- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقاتها les pages bleues internationales البويرة، الجزائر، 2014م، ص 12.

(3)- رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات لتطبيق، ماجستير في المحاسبة والتدقيق، جامعة تبسة، الجزائر، 2011م، ص 51.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي.
 - مخرجات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة.
 - هدف النظام قياس أداء ونجاعة المؤسسة (جدول حسابات النتائج)، ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية).
 - يتم إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المحاسبية.
- 2- أهداف النظام المحاسبي المالي: يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائي وذلك من خلال⁽¹⁾:
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
 - جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه أي في الدول التي تُطبق معايير المحاسبة الدولية.
 - نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات.
 - عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.
- كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكبر إلى ما يلي:
- السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معاومة مالية ذات نوعية أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
 - إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
 - الأخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية.
 - ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.
- 3- مميزات النظام المحاسبي المالي⁽²⁾:
- ❖ إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر، وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.

(1)- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011، ص 13.

(2)- بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS/ IFRS)، الجزء الأول، منشورات كليك، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص 26.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

- ❖ احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل ولطرق التقييم وإعداد القوائم؛ هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللا إرادية.
- ❖ يُوفر معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرارات وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين.
- ❖ إمكانية المؤسسات (الكيانات) الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة بسيطة⁽¹⁾.
- 4- خصوصيات النظام المحاسبي المالي⁽²⁾:
- ❖ أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية.
- ❖ طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم: القيمة العادلة.
- ❖ مفاهيم جديدة لأعباء والنواتج أو الإيرادات: تغير طرق الاهتلاك والمؤونات مثلاً.
- ❖ إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية).
- ❖ ادراجه للاستثمارات المالية ضمن التثبيلات، بينما كان في المخطط المحاسبي الوطني ضمن الحقوق.
- ❖ التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.
- ❖ يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبنوك والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف و الزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم⁽³⁾.

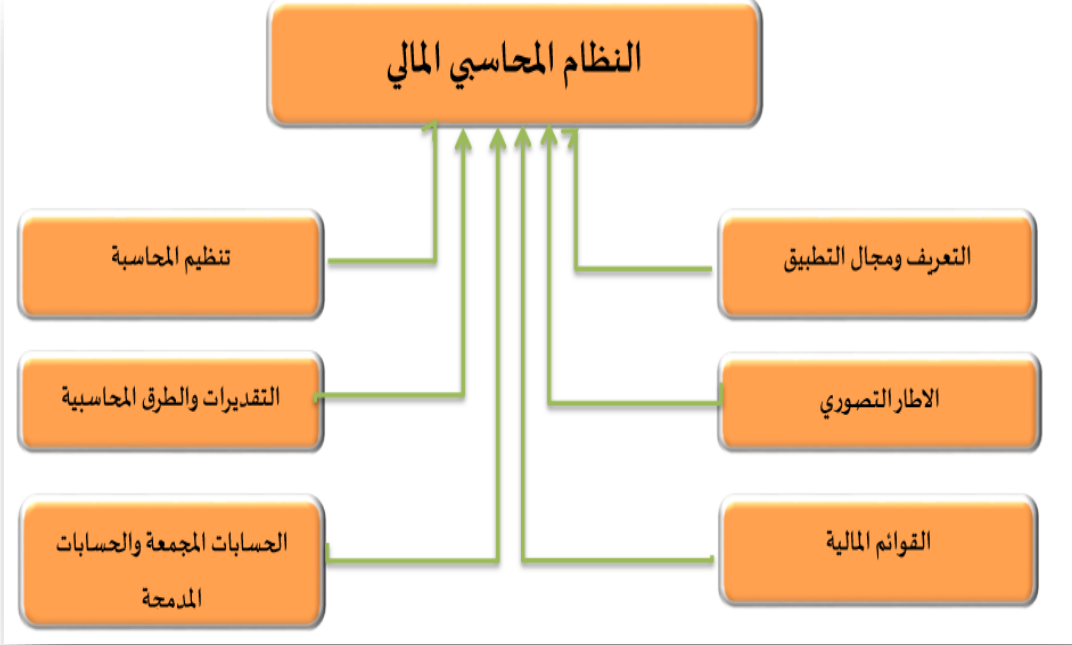
(1)- كتوش عاشور، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013م، ص 20.

(2)- بن ربيع حنيفية، مرجع سابق، ص 27.

(3) Merouani Samir, **le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage**, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007-2008, p94

المطلب الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي.

الشكل رقم (01): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: ابتسام ساعد، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013م، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص04.

- 1- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: يُطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي مُلزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، حيث تلتزم المؤسسات الآتية بمسك محاسبة مالية حسب ما نصت عليه المادة (04)⁽¹⁾
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
 - التعاونيات.
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي وحسب المادة (05) يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك

(2)- ف، شبلي، النظام المحاسبي المالي، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2010، ص. ص (5-6).

محاسبة مالية مبسطة، وقد نصت المادة "2" على أنه يُستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية⁽¹⁾.

2- الإطار التصوري :

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها.

2-1- الإطار التصوري: يُعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تُشكل أساس إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيّد بها ويُعطي التعاريف لعناصر هذه القوائم المتمثلة على الخصوص في الأصول والخصوم ورؤوس الأموال والإيرادات والتكاليف، وهي كلها مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي⁽²⁾.

للإطار التصوري ثلاثة أهداف⁽³⁾:

- إدخال المفاهيم الكامنة وراء إعداد وعرض البيانات المالية: الإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يجب الإلتزام بها والخصائص النوعية للمعلومات المالية
- هو مرجع لوضع معايير جديدة
- يسهل ويساعد على شرح القواعد والمعالجة لبعض الأحداث غير المدرجة في النظام المحاسبي المالي.

2-2- الفروض المحاسبية: حسب النظام المحاسبي المالي هناك فرضيتين أساسيتين يجب التقيّد بهما عند تحضير القوائم المالية هما⁽⁴⁾

- ◀ محاسبة الإستمرارية (فرض الإستمرارية): وتعني أن القوائم المالية تعد على أساس إستمرارية المؤسسة في الإستغلال، أي دون أن يكون للمؤسسة نية للتوقف في المستقبل.
- ◀ محاسبة الإلتزامات (فرض الإستحقاق): وتعني أن كل الوقائع الاقتصادية التي تطرأ وتؤثر على الحالة المالية، يجب أن تسجل في أوانها سواء تم التسديد أم لا، بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الإتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

(1)- ف، شيلي، المرجع نفسه، ص5.

(2)- كتوش عاشور، مرجع سابق، ص- ص (20- 21).

(3) – Ouled Amer Smail, **la normalisation comptable en Algérie: présentation du nouveau système comptable et finance**, revue des sciences économiques et de gestion, université Ferhat abbes- Sétif n°10, 2010 p30).

(4)-Rachida boursali, les normes comptable du SCF, aloufia talita, Alger. 2010,pp(17-18)

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

كما نص المرسوم التنفيذي(08/156) على بعض الفروض من بينها⁽¹⁾:

◀ فرض الوحدة المحاسبية: حيث نصت المادة (09) من المرسوم المذكور أعلاه:

-إعتبار الكيان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها وعليه تأخذ الكشوف المالية في الحساب معاملات الكيان دون معاملات المالكين أو المساهمين.

-استبعاد العمليات التي لاتخص الوحدة المحاسبية.

-الدفاتر المحاسبية للوحدة المحاسبية مستقلة عن دفاتر الملاك و المساهمين.

◀ فرض الوحدة النقدية: نصت المادة (10) من المرسوم المذكور أعلاه:

أي تسجل العمليات و الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا بعملة قياس وحيدة، أما العمليات التي يكون لها تأثير مالي على القوائم المالية غير أنه التي لا يمكن قياسها كميا فيتم ذكرها في الملحق. وقد ألزمت المادة على كل كيان أن يمسك محاسبته بالدينار الجزائري، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب ما هو محدد في المعايير المحاسبية.

3-2- المبادئ المحاسبية: اعتمد النظام المحاسبي المالي على جملة من المبادئ أهمها⁽²⁾:

- مبدأ إستقلالية الدورات: كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء.
- مبدأ الحيطة والحذر: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة مثل تشكيل المؤنات.
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: ينبغي المحافظة على إستعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.
- مبدأ التكلفة التاريخية: يُقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو إنتاجها⁽³⁾.
- مبدأ الأهمية النسبية: يُعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات أي الإهتمام بالمعلومات الأهم ثم المهمة.
- مبدأ الدورية (السنوية): تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكوّنة من اثني عشر شهراً.

(1) - سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري. مع الإشارة الى حالات التقارب مع الإطار الفكري ل IAS/IFRS. الملتقى الدولي الأول حول:النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات وأفاق، جامعة الوادي، يومي:17-18 جانفي 2010، ص-ص(11-12).

(2) - صبايحي نوال: مرجع سابق، ص 141.

(3) - لخضر علاوي: مرجع سابق، ص 13.

- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض): ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم وبين الإيرادات والأعباء؛ إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونياً أو جراء إتفاقية مثلاً المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.
 - مبدأ إستقلالية الذمة المالية: يُعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.
 - مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة: يعني هذا المبدأ مراعاة إستقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا المصداقية المحاسبية.
 - مبدأ القيد المزدوج: تنص المادة 16 من قانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007م على مايلي: «تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسى "القيد المزدوج" يمس كل تسجيل على الأقل حسابين إثنين أحدهما مدين و الآخر دائن في ظل إحترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن».
 - مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يُعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب جوهرها الاقتصادي وليس حسب المظهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية مثل التسجيل المحاسبي للإيجار التمويلي⁽¹⁾.
- 3- تنظيم المحاسبة: إن تنظيم العمل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي لم يتغير على العموم وهو كالتالي⁽²⁾:
- ◀ تُمسك المحاسبة بالعملة الوطنية.
 - ◀ تحرير التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج وبدون مقاصة.
 - ◀ يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره⁽³⁾.
 - ◀ يجري تحويل العمليات والأحداث المدوّنة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة من خلال المعايير المحاسبية.
 - ◀ الاحتفاظ بالدفاتر والمستندات التبريرية على الأقل لمدة (10) سنوات.
 - ◀ يجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبة بالعمليات التي تُعالجها، كما تستوفي رقابة هاته العمليات وعرضها وتبليغها⁽⁴⁾.
 - ◀ يجب القيام بجرد عناصر الأصول والخصوم على الأقل مرة في السنة بالقيمة والكمية.

(1)- ابتسام ساعد، مرجع سابق، ص 4.

(2)- بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 27.

(3)- كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 22.

(4)- لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 20.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

- يمكن مسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق المعلوماتية.
- مسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد إجباري (ماعدا في المؤسسات الصغيرة جداً).
- إستعمال الحسابات ذات رقمين إجباري على كل مؤسسة، ويبقى لها الخيار في إستعمال الحسابات الفرعية حسب حاجاتها لذا عليها اقتراح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.
- إجراءات الاقفال يجب أن تتضمن عدم المساس بالتسجيلات⁽¹⁾.
- 4- القوائم المالية: حسب المادة 25 من القانون (07-11) المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق 25 نوفمبر سنة 2007م⁽²⁾ «تُعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنوياً على الأقل، وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة
 - ✓ الميزانية.
 - ✓ حساب النتائج.
 - ✓ جدول تدفقات الخزينة.
 - ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
 - ✓ ملحق يُبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، ويحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم.
- ❖ الميزانية: تُحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (سواءً في الأصول أو الخصوم)⁽³⁾.
- ❖ جدول حساب النتائج: يُلخص مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح⁽⁴⁾.
- ❖ جدول تدفقات الخزينة: يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول إستعمال هذه السيولة.
- ❖ جدول تغير الأموال الخاصة: يُشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في الدخول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.
- ❖ ملحق القوائم المالية: يتضمن معلومات وتوضيحات تُساعد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية وحساب النتائج وجدول الخزينة، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

(1)- بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 28.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 74، مصدر سابق، ص 5.

(3)- جمال لعشاشي، محاسبة المؤسسة والحماية وفق النظام المحاسبي الجديد، متيجة للطباعة، براق الجزائر، 2011م، ص 16.

(4)- المرجع نفسه، ص 16.

5- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة: يلتزم كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي موجودًا في الإقليم الوطني ويُشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى بإعداد ونشر الكشوف المالية المدمجة للمجموع، وكأنه كيان واحد سنويًا، كما تعد وتنشر الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني أو خارجه دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، وتنشر حسابات تدعى مركبة، كما لو تعلق الأمر بكيان واحد⁽¹⁾.

6- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية: المادة (37) من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي تنص: «يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية»⁽²⁾.

كما نصت المادة (38) من نفس القانون: «يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة أو على معلومات جديدة والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها»⁽³⁾.

المطلب الثالث: جديد النظام المحاسبي المالي.

إن المتفحص للمخطط المحاسبي الوطني ثم النظام المحاسبي المالي يلاحظ أن هذا الأخير يختلف عن الأول في بعض من الأمور والتي يمكن تلخيصها فيما يلي⁽⁴⁾:

1- المبادئ والمفاهيم: جاء النظام الجديد بمبادئ جديدة لم تكن في السابق منها: محاسبة الإلتزامات، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني ومن حيث المفاهيم: الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الصعبة، المسك الآلي للمحاسبة.

2- القوائم المالية: اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات الأموال الخاصة احدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي اعتبره من الجداول الملحقه وهذا لما للجدول من أهمية بالغة في إظهار قدرة المؤسسة على تزويد مالكيها بالأموال اللازمة وقدرتهم على ترك نسب أرباحهم وعوائد أسهمهم في متناول المؤسسة.

فيما يخص جدول سيولة الخزينة فيعتبر من الجداول الجديدة التي أضافها النظام المحاسبي المالي، لأن الميزانية لا تعبر بصدق عن كل الأحداث التي قامت بها المؤسسة خلال كل السنة، وهذا ما يزيد من نسبة الخطأ للمحلل المالي عند اعتماده فقط على الميزانية.

(1) - - الجريدة الرسمية، المادة 31، 34، القانون رقم 07-11، مصدر سابق، ص 6.

(2) - المصدر نفسه، المادة 37، ص 6.

(3) - المصدر نفسه، المادة 38، ص 3.

(4) - حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/ IFRS) والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية (2009-2010)، ص 112.

3- المعايير المحاسبية:

1-3- عقود طويلة الأجل: تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة أو خدمة تقع تواريخ انطلاقتها وانتهاء

منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي⁽¹⁾:

- ❖ عقود بناء.
- ❖ عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة.
- ❖ عقود تقديم خدمات.

تُدرج في الحسابات الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع، وبمقياس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز) وهذا ما يتوافق مع المعيار (IAS11) المتعلق بعقود الانشاء.

2-3- الضرائب المؤجلة: الضريبة المؤجلة هي مبلغ الضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حسابات النتائج، ولقد تم التطرق في (SCF) إلى الضرائب المؤجلة، مما يعني أن الجزائر تبنت المعيار (IAS12): ضرائب الدخل المؤجلة⁽²⁾.

3-3- عقود الإيجار: هي إتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق إستعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة ويترتب عن إيجار التمويل عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية الأصل إلى مستأجر مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها ولقد تم التطرق لذلك في المعيار (IAS 17) المتعلق بعقود الإيجار⁽³⁾.

4-3- الحسابات المدمجة والحسابات المُجمعة: يقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات، كما تعلق الأمر بكيان وحيد وكل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ولقد عالجه المعيار (IAS27) المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمفصلة كما تطرق لها المعيار (IFRS3) المتعلق باندماج الأعمال⁽⁴⁾.

(1)- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS)، مداخلة في ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/ IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS) التحدي يومي 13 و14 ديسمبر 2011م، ص 17.

(2)- قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) دراسة حالة نظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة 2010م، ص 150.

(3)- قوادري محمد، المرجع نفسه، ص 150.

(4)- مسعود درواسي ضيف الله محمد الهادي، مرجع سابق، ص 18.

4- الجديد في القياس والتقييم المحاسبي: بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي أُعتمد في تقييم العديد من العناصر تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر على بدائل أخرى أهمها⁽¹⁾:

1-4- القيمة العادلة: وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة).

2-4- قيمة الإنجاز الصافية: وتُعرف بصافي القيمة القابلة للتحقيق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحًا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

3-4- القيمة المحيئة: وهي التقدير الحالي للقيمة المحيئة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

5- الإطار التصوري: يعتبر الإطار التصوري من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ويعتبر من الإضافات الهامة بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، وقد عرف في المادة 07 من قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه "دليل لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها وإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل".

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المؤرخ في 26/07/2008 قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009م.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومة المالية والعوامل المؤثرة فيها.

تؤدي المعلومات المالية دورًا مهمًا في العديد من المجالات وذلك لما لها من تأثير في إتخاذ القرارات للعديد من الأطراف وتشمل المعلومات المالية؛ كافة المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية.

1- تعريف المعلومات المالية: عرفها أحد الكتاب على أنها تشير إلى المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة تدفق الأموال⁽¹⁾.

كما تُعرف المعلومات المالية بأنها: «كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وهي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليًا»⁽²⁾.

وكذلك فهي تُمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تُجرى على البيانات المحاسبية التي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، وبما يُحقق الفائدة من إستخدامها.

2- أنواع المعلومات المالية: تُصنف المعلومات المالية إلى عدة أنواع وذلك تبعًا لعدة معايير مختلفة منها:

1-1-1- أنواع المعلومات المالية حسب معيار الإفصاح: وتُصنف إلى نوعين هما:

1-1-2- معلومات مالية إجبارية: هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونًا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية.

2-1-2- معلومات مالية إختيارية: هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل: التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليل وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات، وبطاقات التكاليف وغيرها⁽³⁾.

2-2- أنواع المعلومات المالية من حيث مصدرها:

1-2-2- معلومات داخلية: هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

(1)- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، شركة مطابع السودان العملة، الخرطوم، السودان 2011، ص 30.

(2)- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية (2010-2011)، ص 84.

(3)- حامدي علي، مرجع سابق، ص 84.

2-2-2- معلومات خارجية: هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن⁽¹⁾.

3-2- أنواع المعلومات المالية حسب معيار الغرض من الإستخدام: تُصنف حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي⁽²⁾:

1-3-2- معلومات مالية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي مؤسسة ذات طابع اقتصادي قصد تحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

2-3-2- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه إهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه إنخفاض الكفاءة لتشخيصها وإتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب.

3-3-2- معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والإختيار بينها وتُعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية، أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

4-2- أنواع المعلومات المالية من حيث دلالتها: ويمكن تصنيفها إلى⁽³⁾:

1-4-2- معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (ضريبية وغيرها).

2-4-2- معلومات مالية حالية: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة.

3-4-2- معلومات مالية مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات السليمة، وإختيار أفضل البدائل المتاحة.

5-2- أنواع المعلومات المالية حسب قابليتها للقياس: وتنقسم إلى:

(1)- المرجع نفسه، ص 86..

(2)- ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتب المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007م، ص 16.

(3)- حامدي علي، مرجع سابق، ص 86.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

1-5-2- معلومات مالية كمية: هي تلك المعلومات المُعبّر عنها سواءً بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون مُعبّرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل.

2-5-2- معلومات مالية وصفية: وهي تلك المعلومات التي تُعبّر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية كنوع المادة، ونوع وأهمية المنتج آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

3- مستخدمو المعلومات المالية: يُقصد بهم الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المالية، التي تعتمد على هذه الأخيرة لأغراض القرارات الداخلية والخارجية ويمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المالية إلى قسمين: أطراف داخلية وأطراف خارجية⁽¹⁾.

1-3- الأطراف الخارجية: وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل في:

1-1-3- المالكين الحاليين والمستثمرين والسماسرة: يرغب هؤلاء في معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله المؤسسة قصد إتخاذ القرارات سواءً الإبقاء عن استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة.

2-1-3- المقرضين: وهم المؤسسات المالية والمصارف، حيث يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الإلتزام بسداد الديون.

3-1-3- المورددين: تساعد المعلومات المالية المورددين على معرفة وضع ومدى نجاح المؤسسة حتى يستمر التعامل معها باعتبارها زبون للمورددين.

4-1-3- الجهات الحكومية: وتشمل دائرة الضرائب، ودائرة الإحصاء، والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المالية لغرض فرض الضرائب وحساب الدخل القومي وتحليل النشاط الاقتصادي.

5-1-3- العملاء: يهتم العميل بالحصول على بضائع أو خدمات المورد بسعر جيد وبشروط دفع مُريحة، حيث يستخدم المعلومات المالية التي ينشرها المورد وكذلك منافسوها من أجل معرفة ما إذا كانت الشروط التي حصل عليها مماثلة لما تُمنح لغيره ومع ما يمنحه هو لعملائه⁽²⁾.

(1)- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية (2011-2012)، ص 40.

(2)- بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية (2013-2014)، ص 67.

3-1-6- العاملون: يقوم العاملون بتقديم ما يملكون من وقت وجهد وكفاءة للمؤسسة وينتظرون منها مقابلأ عادلاً وظروف عمل مناسبة لذلك فهم يهتمون بالتعرف على الثروة التي خلقتها والتي ساهموا فيها عن طريق تقديم رأس المال البشري وكيفية تقسيم هذه الثروة.

3-1-7- الجمهور: يهتم الجمهور بمعرفة مستوى أرباح الشركات وأثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي، كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات⁽¹⁾.

3-2- الأَطراف الداخلية: وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي⁽²⁾:

3-1-2- الإدارة العليا: يُقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة.

3-2-2- المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على أعماله وإتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط.

3-2-3- الموظفين: يحتاج الموظفين إلى معلومات متابعة أعمال المؤسسة قصد معرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك مدى ملاءمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للمؤسسة.

المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية.

مع تزايد أهمية القرارات ذات الطابع الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية إزدادت الحاجة إلى معلومات مفيدة من بينها المعلومات المالية التي تُستخدم لأجل صنع قرارات جيدة وفعالة.

ويُقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المفيدة، أي أن توافر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها.

1- تعريف جودة المعلومات المالية:

«تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يُساعد على تحقيق الهدف من إستخدامها»⁽³⁾.

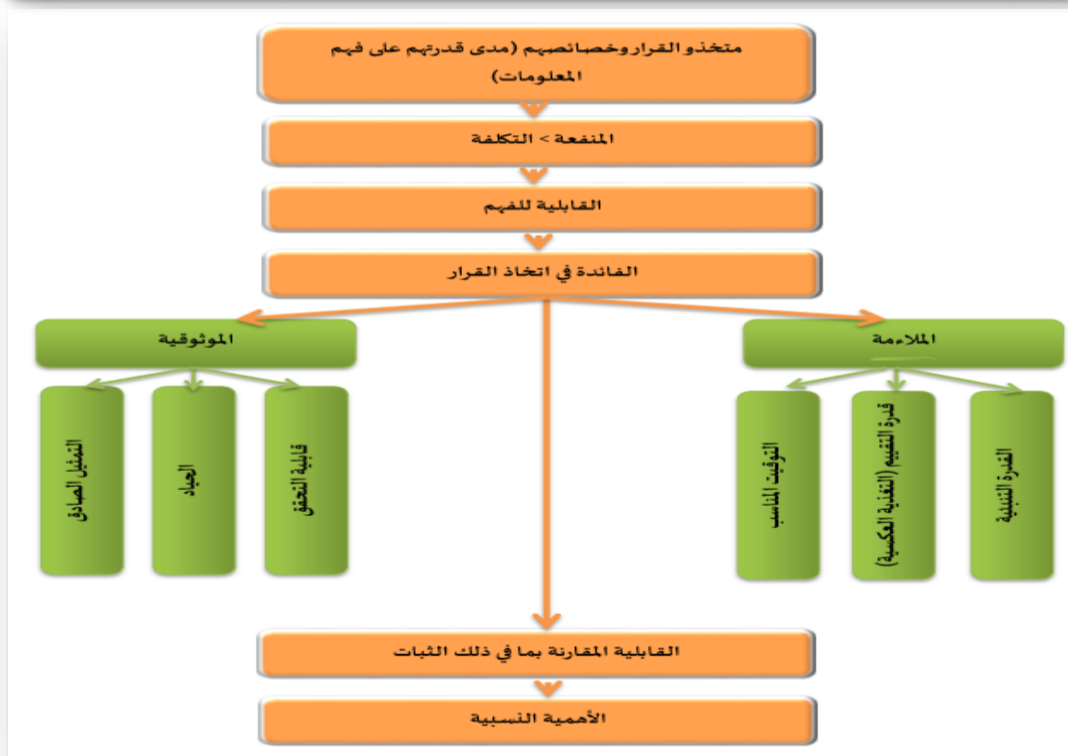
(1)- زلامي رياض، مرجع سابق، ص 40.

(2)- المرجع نفسه، ص 41.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

ويُعد البيان رقم 02 الصادر عن (FASB) سنة 1980م الأكثر شمولية وأهمية في هذا المجال حيث حاول الاجابة عن السؤال الآتي: ماهي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية لتصبح نافعة في إتخاذ القرار؟ وقد تضمن البيان مجموعة من الخصائص المرتبة هرميا بهدف تحديد ترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المالية، كما تضمن مجموعة من القيود الواجب احترامها لتُحقق أكبر قدر من المنفعة للمستخدمين. والشكل الموالي يُوضح هذه الخصائص والقيود⁽¹⁾.

الشكل رقم (02): الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق المعايير المحاسبية الأمريكية.



المصدر: نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية. تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي) بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 و30 نوفمبر 2011، ص3.

إن التمعن في الشكل السابق يوضح النقاط التالية:

- ◀ خصائص تتعلق بمتخذي القرار أي مستخدمي المعلومة المالية مثل القابلية للفهم.
 - ◀ خاصيتان أساسيتان للمعلومة المالية وهما: خاصية ملاءمة المعلومات وخاصية موثوقية المعلومات
- واللتان تقسمان بدورهما إلى ثلاث خصائص:

(3)- حامدي علي، مرجع سابق، ص 98.

(1)- بولجنب عادل، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

✓ مكونات خاصية الملاءمة: التوقيت الملائم، القيمة التنبؤية، القدرة على التقييم الإرتدادي (التغذية العكسية).

✓ مكونات خاصية الموثوقية: قابلية التحقق، والحياد، والتمثيل الصادق.

ومن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة والموثوقية ينتج أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، ويتطلب ذلك الثبات في تطبيق الطرق والأساليب من دورة مالية لأخرى.

◀ هناك قيودان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة: هو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

◀ الأهمية النسبية: حيث تعد نقطة الفصل في الاعتراف المحاسبي لبنود القوائم المالية.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

1-2- الخصائص النوعية الأساسية: وهما خاصيتان:

1-1-1- الملاءمة: يقصد بالملاءمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه قرار مستخدم معين ليس لديه علم مسبق بهذه المعلومات⁽¹⁾.

ويقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية⁽²⁾.

ولكي تكون المعلومات المالية ملاءمة يستلزم توفر ثلاث خصائص فرعية⁽³⁾:

1-1-1-2- خاصية القدرة التنبؤية للمعلومات: تُساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدمها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.

2-1-1-2- خاصية القيمة الإستردادية (التغذية العكسية) للمعلومات: تمتلك المعلومات المالية قيمة إستردادية عندما يكون لها القدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات المالية أو المستقبلية كما يطلق عليها أيضاً بالتغذية العكسية.

(1)- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011م، ص112.

(2) - Ali Tardait, *maitrise du système comptable financier*, premier Edition ACG, Alger 2009, p23

(3)- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية (2008-2009)، ص48.

3-1-1-2- التوقيت المناسب (الملائم): يقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو توفير المعلومات في حينها⁽¹⁾ وتعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تُقدم لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

2-1-2- الموثوقية: حتى تصبح المعلومات مفيدة فإنه يجب الاعتماد عليها أي الثقة بها، وتتوفر للمعلومات خاصية الثقة في حالة خلوها من الأخطاء المؤثرة واتسامها بالحياد وعدم التحيز، وإمكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم كمعلومات تُعبر عن ما يقصد التعبير عنه أو من المتوقع التعبير عنه⁽²⁾.

والموثوقية حسب البيان رقم (2) الصادر عن (FASB) هي: «خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله» ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية⁽³⁾:

1-2-1-2- التمثيل الصادق: يُقصد بهذه الخاصية وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون وليس مجرد الشكل.

2-2-1-2- الحياد: يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم إختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المالية على حساب جهات أو أطراف أخرى.

3-2-1-2- القابلية للتحقق: تُشير إلى وجود درجة عالية في إتفاق القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأن يتوصلوا إلى نفس النتائج.

2-2-2- الخصائص الثانوية: بالإضافة إلى الخصائص الثانوية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي⁽⁴⁾:

1-2-2- الثبات: يُقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

2-2-2- القابلية للمقارنة: تُعتبر المعلومات المالية التي تم قياسها والتقرير عنها متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويُقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية القياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

(1) - عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط1، الكويت 1990م، ص 201.

(2) - فياض حمزة، مرجع سابق، ص 42.

(3) - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 51.

(4) - صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 78.

3-2- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات: وهنا تظهر لنا خاصية القابلية للفهم التي تُعتبر حلقة الوصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.

والقابلية للفهم هي أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار وتتأثر خاصية القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يُعد المعلومات من جهة ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى⁽¹⁾.

4-2- قيود إستخدام الخصائص النوعية: يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الإختبار⁽²⁾:

1-4-2- التكلفة والعائد: القاعدة العامة هي أن المعلومات المالية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

2-4-2- الأهمية النسبية: تؤدي هذه الخاصية دورًا هامًا كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار .

أما عن الجزائر فقد نصت المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 مايو 2008م الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على ما يلي: «يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح»⁽³⁾.

وقد أدرج النظام المحاسبي المالي عدة خصائص أخرى كمبادئ محاسبية يُحتكم إليها ولا يجوز مخالفتها عند إعداد القوائم المالية (تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجوهر القانوني، والحيطة والحذر، والإفصاح التام، والصورة الصادقة، وخاصية الثبات أو الإتساق) كما لم يتطرق إلى باقي الخصائص كالحياد والتغذية العكسية، كما عليه الحال في التشريعات الأخرى سواء كخصائص رئيسية أو خصائص ثانوية⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية.

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي⁽⁵⁾.

1- العوامل البيئية (بيئة المحاسبة): تختلف المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة لأخرى وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع

(1)- نهاد اسحاق عبد السلام ابو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011م، ص 23.

(2)- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 206.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008م، ص 12.

(4)- إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة-دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول- أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية (2015-2016)، ص 191.

(5)- صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 78.

والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر ، وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الانسانية هي نتاج بيئتها فإن من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المالية ما يلي:

1-1- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تُقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلاً "تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين لإتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المالية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية، فمثلاً يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المالية حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المالية التي تعد وفقاً لأساس التكلفة التاريخية.

2-1- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية لأنها تلزم بتحديد الإحتياجات من المعلومات المالية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الإحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق⁽¹⁾.

3-1- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المالية ببعض القيم الاجتماعية مثل إتجاه المجتمع نحو الإهتمام بالسرية في القوائم المالية، والوقت...، فالتوجيه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المالية، أما فيما يخص قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلاً، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية فهي تهتم بقائمة المركز المالي فقط⁽²⁾.

4-1- العوامل القانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية سواءً في منهجيتها أو تطبيقها بشدة بالمؤسسات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية، فالعوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها وهذا ينعكس على الكيفية التي تُعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وهذا يهدف إضافة نوع أكبر مؤثر على عملية إعداد وعرض التقارير المالية وفي المرتبة الثانية تأتي سوق البورصة والنظام الضريبي⁽³⁾.

5-1- العوامل الثقافية: من أهم العوامل الثقافية نجد المستوى التعليمي ووضع المؤسسات المهنية إذ يُعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المالية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي من

(1)- ناصر محمد علي المجبلي، مرجع سابق، ص 66.

(2)- صبايجي نوال، مرجع سابق، ص 79.

(3)- المرجع نفسه، ص 80.

الصعب على الأغلبية فهم وإستيعاب محتوى التقارير المالية وإستخدامها في إتخاذ القرارات المختلفة وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل⁽¹⁾.

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في إتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (2) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في سنة 1980م الخصائص النوعية للمعلومات المالية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لإتخاذ القرار ويتم إختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

3- تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي): يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المالية وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قرارات الإستثمار، فهو يمثل مرتبة متقدمة لدى المحللين وغيرهم، وعند النظر إلى مضمون معايير التدقيق الدولية يلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى⁽²⁾.

المبحث الثالث: علاقة النظام المحاسبي المالي بجودة المعلومة المالية.

إن الحاجة إلى المعلومة المالية الجيدة جعلت الجزائر مثلها مثل بقية الدول تُعد نظام محاسبي مالي يلزم المؤسسات الاقتصادية بنشر القوائم المالية دورياً بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عن الأحداث الواقعة خلال الفترة والهدف من ذلك هو تخفيض حالة عدم التأكد ومن ثم إتخاذ القرار السليم غير المضلل فالمؤسسة مطالبة بتطبيق ما جاء في النظام المحاسبي المالي من قواعد وقوانين ومبادئ حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي: يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة بأنها تستهدف

(1)- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 69.

(2)- صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 80.

قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"⁽¹⁾.

ويعرف الإفصاح أيضاً على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواءً كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة⁽²⁾.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً لأهدافه من خلال مايلي:

1-2- الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم⁽³⁾.

2-2- الإفصاح العادل أو الواضح: يعني به ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية والتي تخدم جميع الفئات؛ أي يشرح ويوضح البنود التي تستحق الشرح⁽⁴⁾.

3-2- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في إتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد⁽⁵⁾.

4-2- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية؛ بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية⁽⁶⁾.

(1)- صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 63.

(2)- محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/ IFRS لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية (2016-2017)، ص 133.

(3)- محمد طيفور أمينة، مرجع سابق، ص 134.

(4)- مخلوفي محمد عادل، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، السنة الجامعية (2014-2015)، ص 33.

(5)- محمد طيفور أمينة، مرجع سابق، ص 135.

(6)- صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 65.

5-2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى⁽¹⁾.

6-2- الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له القدرة محدودة على إستخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية⁽²⁾.

3- مقومات الإفصاح المحاسبي: يرتكز الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسة التالية⁽³⁾:

1-3- المستخدم المستهدف للمعلومات المالية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المالية كما تختلف طرق إستخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المالية الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية وغيرها.

2-3- أغراض إستخدام المعلومات المالية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية بعنصر أساسي هو ما يُعرف بمعيار الملائمة، إذ لا بد قبل تحديد إذا كانت تتوافر معلومات ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم أن يُحدد أولاً الغرض الذي ستُستخدم فيه، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض ما قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل⁽⁴⁾.

3-3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التالية وهي:

- ◀ الميزانية.
- ◀ جدول حساب النتائج.
- ◀ جدول تدفقات الخزينة.
- ◀ قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.
- ◀ معلومات أساسية مرفقة في الملاحظات⁽⁵⁾.

(1)- المرجع نفسه، ص 65.

(2)- المرجع نفسه، ص 65.

(3)- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007م، ص 371.

(4)- محمد طيفور أمينة، مرجع سابق، ص 136..

(5)- مخلوفي محمد عادل، مرجع سابق، ص 35.

4-3- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة المالية: جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأثر المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية؛ في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها⁽¹⁾.

5-3- توقيت الإفصاح عن المعلومة المالية: حيث يجب أن تظهر المعلومة في وقت معين وإلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها.

4- أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المالية:

إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مطالبة بتطبيق ما جاء في النظام المحاسبي المالي من قواعد وقوانين ومبادئ حتى يكتسب الإفصاح، والقوائم المالية المنشورة المصادقية لدى مستخدمي المعلومات المالية إضافة إلى ذلك وجوب المصادقة على عدالة القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات، ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح فيما يلي⁽²⁾:

❖ كونه من المبادئ الأساسية الثابتة التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية، وأيضاً النظام المحاسبي المالي عند إعداد القوائم المالية.

❖ يساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات الرشيدة.

❖ دقة المعلومات والحسابات وشفافيتها يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين في الشركة وتمسكهم بأسهمها حتى لو كانت المعلومات المفصح عنها ستؤدي إلى إنخفاض سعر السهم في السوق الأمر الذي سيجلب مساهمين جدد وهو ما يوفر مصادر مالية جديدة للمؤسسة تمكنها من تحقيق أرباح.

كذلك يمكن أن تظهر أهمية الإفصاح في⁽³⁾:

❖ تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية، والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.

❖ خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق دخل.

❖ خدمة المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة للحصول على المعلومات.

❖ تساعد المعلومات المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارية اقتصادية تهدف إلى

تنمية حقوق المساهمين.

(1)- وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 380.

(2)- عبد الكريم شناي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية (2015-2016)، ص 134.

(3)- سهام موسى، فراح خالدي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و07/ ماي/ 2012م، ص 15.

المطلب الثاني: مقومات تحسين جودة المعلومات المالية التي اعتمدها (SCF).

يعتمد النظام المحاسبي المالي على بعض المقومات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتمثلة في العناصر الأساسية التالية⁽¹⁾:

1- القيمة العادلة: خطت مهنة المحاسبة في الجزائر خطوة كبيرة نحو تقدير الأصول بقيمتها العادلة ويتجلى ذلك من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي في البنود الخاصة بالقياس والتقييم هذا المفهوم الانجلوسكسوني يتعارض مع مبدأ التكلفة التاريخية التي تمثل التكلفة الحقيقية للشراء بينما القيمة العادلة تترجم التقييم بالقيمة الحالية في سوق اليوم، والغرض من ذلك هو إعداد معلومات مفيدة وملائمة تعكس الواقع الاقتصادي وتتنبأ بالمستقبل.

عرّف النظام المحاسبي المالي الجزائري القيمة العادلة "la juste valeur" (في قانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م في الصفحة 87) على أنها «المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصول أو الخصوم منتهية بين أطراف على دراية كاملة وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية»⁽²⁾، وبالتدقيق في هذا التعريف يلاحظ أنه مستمد ومشابه لتعاريف المعايير المحاسبية الدولية، لكن لا يُعد تعريفاً شاملاً للقيمة العادلة وهذا التعريف يخلو من أهم الشروط الأساسية الواجب توفرها في قياس القيمة العادلة (الإستقلالية، ظروف الصفقة وضرورة إتمامها، خصائص الأصل، شروط سوق المال...)⁽³⁾

2- أفضلية الميزانية على قائمة الدخل: قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، كانت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعطي الأفضلية والأهمية لجدول حسابات النتائج على أساس أنه يلي إحتياجات المالك من حيث معرفة النتيجة الصافية في نهاية الفترة، بعد ذلك أصبحت قائمة الميزانية أكثر أهمية لأنها تُعبر عن المركز المالي للمؤسسة، وتُمثل الموارد المتاحة لسداد إلتزاماتها تجاه الدائنين والبنوك وبالتالي خدمة الأطراف الخارجية التي لها علاقة مع المؤسسة⁽⁴⁾.

فإذا كان جدول حساب النتائج يمثل ويعبر عن دورة الإستغلال فإن قائمة الميزانية في ظل الإهتمام بالمستثمر وتُمثل وتُعبّر عن قدرات المؤسسة، هذا الهدف يؤدي إلى إدماج الإلتزامات المالية التي لم تكن تظهر في السابق وعدم الاعتماد على التكلفة التاريخية كطريقة وحيدة للتقييم والتسجيل، بل إستعمال طرق أخرى لقياس (القيمة العادلة) الأصول والخصوم وإستعمال الطرق المالية كتحميل التدفقات المستقبلية.

(1)- عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 129.

(2)- إسماعيل سبتي، مرجع سابق، ص 219.

(3)- إسماعيل سبتي، مرجع سابق، ص -ص (219-220).

(4)- عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 131.

تجدر الإشارة أن تفضيل الميزانية لا يعني إهمال لباقي القوائم الأخرى بل يوجد تكامل بين القوائم المالية فقائمة الدخل مثلاً بما يُعرض فيها من معلومات عن أداء المؤسسة تكمل ما يرد من معلومات عن مركزها المالي في الميزانية، والقائمتين معاً تكملان ما يعرض في قائمة التدفقات النقدية من معلومات⁽¹⁾.

3- الإهتمام بالمستثمر كمستخدم رئيسي للقوائم المالية: مع التطور الاقتصادي الذي عرفته البشرية عبر الزمن إزداد عدد الأطراف المعنية بنتائج المؤسسة الذين أصبح يُطلق عنهم مستخدمو القوائم المالية وتشير الوقائع إلى وجود تطور كبير في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمستفيد الأول من القوائم المالية.

قبل الأزمة العالمية لسنة 1929م كانت المعلومات المحاسبية تُوجه لخدمة الإدارة والدائنين، ثم تحولت النظرة بعد ذلك إلى الإهتمام بالمستثمرين الذين أعطيت لهم الأولوية عند إعداد ونشر القوائم المالية من حيث خصائص ونوعية المعلومات التي تتضمنها وبالرغم من تعدد مستخدمي القوائم المالية إلا أن المستثمرين هم الأكثر تعرضاً للمخاطر باعتبارهم أصحاب رأس المال، لذلك من المنطقي تلبية إحتياجاتهم عن غيرهم⁽²⁾.

أيضاً نلاحظ زيادة درجة الوعي لدى فئة المستثمرين حيث أصبح لديهم القدرة على الحكم على نجاعة وأداء المؤسسة الاقتصادية وأصبحوا يتمتعون بثقافة محاسبية واقتصادية وقدرة تحليلية كافية أو عدم الإكتفاء برأي مدققي الحسابات فقط عند إتخاذ قراراتهم لذلك لا بد أن تقدم لهم معلومات مالية ملائمة ذات مصداقية تفيدهم في إتخاذ القرارات الصائبة.

4- أفضلية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: النظام المحاسبي المالي يتماشى مع المبادئ التي جاء بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص تفضيل الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية حتى تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للمعاملات والأحداث التي تخص المؤسسة، الأمر الذي يستوجب على المحاسب أن يغلب المضمون الاقتصادي عند حدوث تعارض بين المضمون الاقتصادي للحدث على الشكل القانوني⁽³⁾.

فقد نصت المادة (6) من القانون رقم (11/07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م على المبادئ المحاسبية التي يحتكم إليها وتعتمد عليها مختلف الإجراءات المحاسبية من بين هذه المبادئ مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني، ويعتبر هذا المبدأ المحاسبي من أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود بعض الحالات التي تتعارض بين واقعها الاقتصادي وشكلها القانوني؛ فمثلاً إجراءات الإيجار التمويلي لا تعبر عن إنتقال الملكية القانونية ولكن تعطي تدفقات نقدية للمؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، أي أنها تُساهم كأصل

(1)- المرجع نفسه، ص 132.

(2)- المرجع نفسه، ص 132.

(3)- عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 133.

من الناحية الاقتصادية لذا من الضروري أخذ حقيقة الوقائع التي تقوم بها المؤسسة من الناحية الاقتصادية أولاً قبل الشكل القانوني لها وإلا كان ذلك تزييف للمعلومات الناتجة عن الجهات المحاسبية المعنية بإصدارها⁽¹⁾.

إن تطبيق المؤسسة الاقتصادية لهذا المبدأ سيسمح لها بإظهار عناصر وحسابات جديدة ضمن القوائم المالية لم تكن موجودة في النظام المحاسبي السابق منها⁽²⁾:

❖ الأخذ بعين الاعتبار لخسائر القيمة عند حساب الاهتلاكات.

❖ إظهار القرض الإيجاري ضمن عناصر الميزانية.

❖ الإهلاكات تُطبق ابتداءً من تاريخ الإستغلال وليس من تاريخ الفوترة.

❖ إستعمال القيمة العادلة وإستبعاد طريقة تقييم الداخـل أخيراً الخارج أولاً عند تقييم المخزونات.

5- تفعيل دور البورصة: إن تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة هامة للاقتصاد الوطني لتفعيل دور البورصة باعتبارها أهم ما يجب أن يُرافق تطبيقه في الجزائر، وذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامناً مع تضمين ذلك إتفاقية الشراكة مع منظمة التجارة الدولية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الولوع إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل، وذلك بغية الإستفادة من المزايا التي تقدمها المعايير المحاسبية الدولية التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية التي يلجأ إليها المستثمرون والمؤسسات على حد سواء للاستثمار وطلب رؤوس الأموال وهو ما يشجع على جلب الاستثمار الأجنبي، باعتبار أن المعلومات المقدمة تكون لها أهمية كبيرة في داخل وخارج الجزائر⁽³⁾.

المطلب الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية.

يمكننا ذكر بعض آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية في النقاط التالية⁽⁴⁾:

- ◀ تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.
- ◀ يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تديباً أمنياً مالياً يشارك في إسترجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

(1)- إسماعيل سبتي، مرجع سابق، ص 216.

(2)- عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 133.

(3)- عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 133.

(4)- قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 20، 2012م، ص 282.

- ◀ يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي، وجودة إتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية⁽¹⁾.
- ◀ يُشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للقوائم المالية من طرف المحللين الماليين والمستثمرين⁽²⁾.
- ◀ ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تكمن في التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية⁽³⁾.
- ◀ محاولة ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.
- ◀ التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممّا يحقق الشفافية في تقديم المعلومات التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل إتخاذ قرارات الاستثمار.
- ◀ الإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية ممّا يُسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية⁽⁴⁾.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن المعلومة المالية هي العصب الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي وأداة الربط بين المؤسسة ومستعملي هذه المعلومات ولذلك فإن الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلومة مالية كاملة قانونية، موضوعية شفافة وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات المحاسبية والمالية، والتي تُقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وقياس كفاءتها.

(1)- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/ IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009م، ص 297.

(2)- المرجع نفسه، ص 297.

(3)- قورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص 282.

(4)- قورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص 282.

الفصل الأول..... النظام المحاسبي المالي وتأثيره على جودة المعلومة المالية

ولهذا الغرض فقد جاء النظام المحاسبي المالي الذي شكّل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وعمل على تلبية مختلف إحتياجات المستثمرين سواءً المحليين أو الأجنبي وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية ذات جودة تُدعم شفافية القوائم المالية وتُكرس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني

دراسة حالة للمركب الصناعي
التجاري الحضنة-المسيلة-

المبحث الأول: تقديم المركب الصناعي التجاري
الحضنة - المسيلة-

المبحث الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة
للخصائص النوعية في المعلومة المالية لوحدة
مطاحن الحضنة-المسيلة.

تمهيد:

إن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتطبيق نظام جديد تم إعداده بشكل متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية يسمى بالنظام المحاسبي المالي.

فقد أصبحت المؤسسات الجزائرية مُلزَمة بتطبيقه ابتداءً من 1 جانفي 2010م وإنسجاماً مع أهداف البحث التي ترمي إلى دراسة إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية، تفرض الدراسة الميدانية الوقوف على أبرز الإجراءات المحققة لجودة المعلومة المالية ومدى تطبيقها على أرض الواقع في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وهو ما تم من خلال إختيار المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة- لإجراء هذه الدراسة.

المبحث الأول: تقديم المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة-

كغيره من المؤسسات الجزائرية كان المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة- ملزماً بتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداءً من 1 جانفي 2010م، بعد أن كان يُطبق المخطط المحاسبي الوطني منذ نشأته حتى هذا التاريخ، ولم يكن الانتقال للنظام المحاسبي المالي بالعملية السهلة، لما له من آثار مباشرة على المعلومات المالية المنتجة بشكل خاص والتنظيم المحاسبي داخل المؤسسة بشكل عام، حيث تطلب ذلك جهوداً كبيرة من أجل إنجاح هذه العملية.

المطلب الأول: التعريف بالمركب

1-التعريف بالمؤسسة الأم -رياض سطيف-: بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات والطاقة سنة 1965م أُسست الشركة الوطنية للدقيق والقمح، حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالمطاحن وإختصت في صناعة العجائن الغذائية والكسكسي.

وفي سنة 1982م إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد والمطاحن والعجائن الغذائية والكسكسي (سمباك) إنبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسة موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها وهذه المؤسسات هي:

- -مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.
- -مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.
- -مؤسسة الرياض بتيارت.
- -مؤسسة الرياض بقسنطينة.
- -مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/82 بتاريخ 1982/11/27م نشأت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف الرياض، ثم إنتقلت إلى الإستقلالية ابتداءً من 1990/04/2م واتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال (5000.000.000) دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الإجتماعي تتكون من:

- 80% الشركة القابضة العمومية الزراعية.

➤ 11% المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين.

➤ 9% أشخاص طبيعيين.

ويكمن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة كالسميد والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي، حيث يشتغل هذا النشاط بإستغلال (16) مسمدة ومطحنة و(5) وحدات للعجائن الغذائية والكسكسي، يتشكل مجمع الرياض بسطيف من (10) شركات تابعة، (7) منها مختصة في تحويل القمح الصلب واللين موزعة عبر (6) ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريج، بجاية، بسكرة، ورقلة)، ما يهمنها هنا هو المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة- والذي هو محل الدراسة.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمجمع (رياض سطيف)



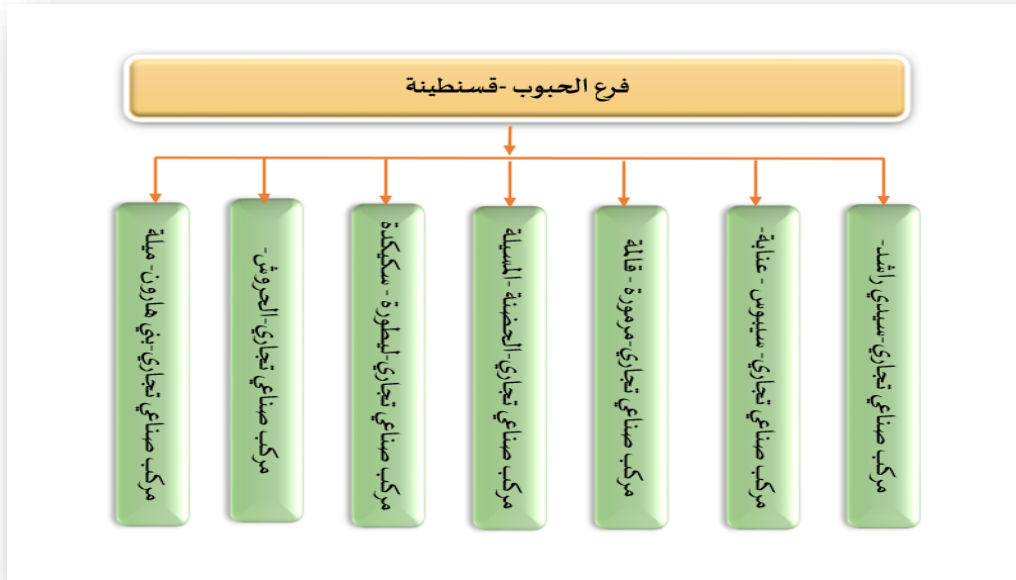
المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة

2-التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة⁽¹⁾:

1-2-موقع المركب: يقع المركب على بعد(02) كلم من وسط المدينة على الطريق الوطني المؤدي من ولاية المسيلة إلى ولاية برج بوعرييج على أطراف المدينة، يحده غرباً الطريق الوطني، وشرقاً مساحات زراعية، أما شمالاً فهو بمحاذاة مجمع سكني، حيث يسكن الكثير من عمال المركب، وجنوباً تحده مساحة خالية، وما يمكن الإشارة إليه أن المركب يبعد حوالي 03 كلم عن مصدر التوريد المتمثل في الديوان الجهوي للحبوب ومشتقاتها بالمسيلة الواقع في المنطقة الصناعية جنوب الولاية المتمثل في الممول الرئيسي والوحيد في المنطقة.

2-2-نشأة المركب: تم بناء المركب سنة 1980م، حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1981م وفي أكتوبر سنة 1997م حوّلت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة مطاحن الحضنة (مستخلص محضر إجتماع رقم 06 لمجلس الإدارة بتاريخ 27/09/1997م) ومبلغ المساهمة (60000.000) د.ج إبتداءً من 1/10/1997م، ثم رفع رأسمالها في 30/04/1998م إلى (479000.000) د.ج، وفي 2009م بلغ رأسمالها (1.449.460.000) د.ج وإبتداءً من سنة 2016م تم تحويل وحدة مطاحن الحضنة إلى فرع الحبوب التابعة لقسنطينة (AGRODIV)، الذي يتكون من سبع مركبات صناعية وتجارية، وتم بذلك تغيير اسمها من وحدة مطاحن الحضنة إلى المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لفرع الحبوب - قسنطينة



المصدر: من إعداد الطالبة استناداً إلى جملة المقابلات الشخصية مع مسؤولي المركب

(1)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة

ينقسم المركب إلى قسمين، قسم قديم وآخر جديد، بالنسبة للقسم القديم فيتكون من مَسَمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويدية بوهلير "Buhler" وتاريخ بداية إستغلالها سنة 1981م، أما قدرات الإنتاج فقد كانت 100 طن/اليوم لكل من المسمدة والمطحنة.

أما القسم الجديد فيتكون من مَسَمدة جديدة تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية قولفيتو "Golfetto"، وتاريخ بداية إستغلالها سنة 1993م بقدررة إنتاجية بلغت 400 طن/اليوم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومهام مصالح المركب:

يتمثل الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة- في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة-.



المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة

1. المديرية العامة: يشرف على تسييرها مدير المركب له عدة مهام أهمها:

➤ -التنسيق بين مختلف مصالح المركب.

➤ -التنسيق بين المركب والمؤسسات من نفس النشاط.

➤ -التنسيق بين المؤسسة الأم والفرع.

تستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

- الأمانة العامة: تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.
- مصلحة الأمن والرقابة: ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، وحركة مختلف وسائل النقل في المركب وحمايتها من مختلف الأخطار.
- المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، وهو محامي المركب والمكلف بالمنازعات التي يدخل فيها سواء كانت بين المركب ومورديه أو زبائنه أو داخل المركب.
- مصلحة التدقيق الداخلي: مهمتها مساعدة المدير العام حيث تقوم بمراجعة الحسابات.
- مصلحة النوعية: مكلفة بمراقبة نوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

كما تشرف الأمانة العامة على:

2. مديرية الإستغلال: تتمثل مهمة مدير الإستغلال في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالإستغلال وتنقسم إلى خمسة مصالح:

- مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بعملية الإستغلال وتنقسم إلى فرعين هما:
 - -فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.
 - -فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.
- مصلحة الصيانة: مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بالآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 ساعة/24 ساعة وتتفرع هذه المصلحة إلى:
 - -فرع الإلكترونيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.
 - -فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.
- مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية كاملة، أي من بدء دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية، وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج، والعمل على إحترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها وتنقسم المصلحة إلى مصنعين هما:
 - ❖ -مصنع التحويل رقم (01) يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

❖ -مصنع التحويل رقم (02) يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد وفريئة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة،

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع:

✓ فرع محاسبة المواد.

✓ فرع الطحن والإنتاج.

✓ فرع الشحن والتوضيب.

● مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات، ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

✓ فرع إستقبال وتخزين الحبوب.

✓ فرع تسيير مخزونات الأكياس.

✓ فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

● مصلحة التسويق: بعد خروج المنتج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع وتصريف المنتج وتنقسم إلى فرعين هما:

✓ -فرع التوزيع: ويقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.

✓ -فرع المبيعات: وهو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التي قام بها فرع التوزيع.

3. مديرية الإدارة والمالية: ومهمتها إدارة المصالح المالية والتنسيق بينها وتمثل في:

● مصلحة المحاسبة والمالية: وتعتبر من أهم المصالح، حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى، ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات. وتتفرع هذه المصلحة إلى:

✓ فرع المبيعات.

✓ فرع تسيير المخزون.

✓ فرع تسيير التثبيات.

✓ الصندوق.

✓ الجباية.

✓ فرع التسيير المحاسبي للأجور.

● مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وتتفرع هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع وهي:

✓ فرع تسيير المستخدمين.

✓ فرع الأجور.

✓ فرع الخدمات الإجتماعية.

● مصلحة الوسائل العامة: وهي التي تشرف على جميع التجهيزات والوسائل العامة داخل المركب ومن مهامها:

○ متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للمركب.

○ المتابعة الميدانية للاستثمارات.

المطلب الثالث: مراحل العملية الإنتاجية⁽¹⁾.

ترتكز العملية الإنتاجية بهذا المركب على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفريضة بمختلف أنواعها، وكذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، ويتم هذا على مستوى عدة مراحل وهي:

1-مرحلة التموين الداخلي: هي مرحلة إنتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات، وتكون هذه العملية بسيطة ولا تتوقف إلا في بعض الحالات مثل: (تعطل آلات الطحن، أو التخفيض من الإنتاج، أو نقص عملية التموين) ويتم نقل المواد الأولية عن طريق ناقل آلي بين صوامع التخزين والوحدات الإنتاجية.

2-مرحلة التنظيف الأولي: بعد تموين مخازن الورشات، تلي ذلك عملية التنظيف الأولي، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات، الخاصة بتنقية القمح من الزوائد والشوائب الكبيرة، حيث توجد آلات خاصة لتنقية القمح من مادة الحديد وأخرى بتصفية الحجار والحصى، ومن خلال هذه المرحلة يكون القمح قد زالت منه معظم الشوائب والأوساخ.

3-مرحلة التنظيف النهائي: في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف، حيث تتميز هذه الأجهزة بأنها تقوم بحركات إهتزازية لحبيبات القمح ولها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح التي تندرج إلى الأسفل وتُجمع في مجاري التخزين، أما باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الأولي فأنها ترسل إلى الأعلى أي إلى سلة الأوساخ.

4-مرحلة إضافة المياه: تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، وهنا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و15.8 درجة مئوية، وهذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية وذلك من أجل:

✚ تسهيل عملية الطحن فيما بعد،

✚ مساعدة فصل الغلاف الخارجي الذي تنتج عنه بقايا الطحن

وهناك أجهزة خاصة تقوم بتحديد كميات الماء المضافة وأخرى لمراقبة درجات الرطوبة.

5-مرحلة الإنتظار التقني: من أجل إمتصاص القمح لكميات الماء المضافة فإنه يتطلب وفقاً للقيام بذلك، بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب وتختلف فترة الإنتظار حسب نوعية القمح، حيث نجد أن متوسط الإنتظار للقمح الصلب هو (4) ساعات، بينما القمح اللين يصل إلى (8) ساعات، وذلك حسب درجة الرطوبة الأولية في المادة التي تتراوح بين 7 إلى 10%.

6-عملية الطحن: في هذه المرحلة تقوم آلات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعية من طرف مصلحة الإنتاج، وهذا من أجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، وكذلك لفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

(1)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة.

7-عملية الغريلة: تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غريلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنياً حسب درجات إنفتاح وإنغلاق المسامات، وتنتج عن هذه العملية إما جزيئات خشنة ترجع لعملية الطحن مجدداً، وإما مادة جاهزة قابلة للتصنيف، وتُشكل عمليتي الطحن والغريلة حلقة مغلقة أي لا تتوقف عملية الطحن حتى يتم تصنيف الجزيئات إلى مادة جاهزة.

8-مرحلة تجميع الأصناف وتخزينها: ينتج عن عملية الغريلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتوج، ويسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

9-مرحلة التوضيب والتخزين: بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب، حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس، وبمجرد وضع الكيس على فتحة قنوات التفريغ والضغط على الزر تتم عملية التعبئة تلقائياً مع الوزن المحدد، ومن ثم مرور الأكياس على آلة الخياطة بعد وضع بطاقة البيانات الخاصة للمنتج (مثل تاريخ الإنتاج، ومدة الاستهلاك....)، وبعد ذلك يتم إخراج المنتوج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة ومنها يصبح المنتوج جاهز للتسويق.

المطلب الرابع: قنوات التوزيع والأهداف المستقبلية للمركب.

1-قنوات التوزيع للمركب⁽¹⁾: قنوات التوزيع المستغلة من طرف المركب في مجملها هي عبارة عن بنايات مستأجرة، ما عدا واحدة هي ملك للمركب وهي نقطة البيع رقم (32) في وسط الولاية والتي مساحتها تقدر بـ 40 متر مربع، وما يمكن الإشارة له أن جميع نقاط البيع الخاصة بالمركب تتموقع في وسط المدن كما يلي:

- + -نقطة بيع 1000 مسكن.
- + -نقطة بيع إشبيليا.
- + -نقطة بيع شارع محمد خميسي.
- + -نقطة بيع شارع فلسطين.
- + -نقطة بيع أولاد ماضي.
- + -نقطة بيع أمجدل.
- + -نقطة بيع سيدي عامر.
- + -نقطة بيع امسيف.
- + -نقطة بيع حمام الضلعة.
- + -نقطة بيع المعاضيد.
- + -نقطة بيع أولاد عدي القبالة.
- + -نقطة بيع عين الخضراء.
- + -نقطة بيع العلمة.
- + -نقطتي بيع في الجزائر العاصمة.

(1)-وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة-المسيلة

2-أهداف المركب وأفاقه المستقبلية⁽¹⁾:

- ينشط المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين (24) منافس لها داخل تراب الولاية، ولهذا فإن المركب يسعى إلى تحقيق أهداف وأفاق مستقبلية أهمها:
- ◀ تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
 - ◀ زيادة الإنتاجية عن طريق الإستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
 - ◀ محاولة تقديم منتج ذو جودة عالية.
 - ◀ التسيير الأحسن للموارد البشرية في المركب.
 - ◀ تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
 - ◀ سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.
 - ◀ المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
 - ◀ خلق جو تنافسي على مستوى المركب.
 - ◀ الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
 - ◀ محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم وذلك بتقديم منتجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة.
 - ◀ محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المركب مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع، الانصال.
 - ◀ الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

(1)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة -المسيلة

المبحث الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية في المعلومة المالية لوحدة مطاحن الحضنة-المسيلة :-

سيتم التعرف من خلال هذا المبحث على مدى قدرة وحدة مطاحن الحضنة-المسيلة- على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال ملاحظة مدى توفر مختلف الإجراءات والضوابط المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المالية ولتحقيق هذا الهدف كانت زيارة ميدانية للوحدة تخللتها مقابلات شخصية مع المسؤولين والقائمين على اعداد القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة لسنتي 2014م و 2015م.

المطلب الأول: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة:

حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تعد في التواريخ المحددة لها دون تأخير، وأن تساعد على التنبؤ بأداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وأن تتيح تقييم أدائها السابق بغية تصحيح القرارات المتخذة، وتُحقق وحدة مطاحن الحضنة – المسيلة – هذه الخصائص من خلال الإجراءات التالية:

- 1- جاهزية القوائم المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية: حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تُعد القوائم المالية خلال أجل أقصاه أربع أشهر من تاريخ إغلاق الدورة (30 أفريل من كل سنة) ومن خلال المقابلة الشخصية مع معدي القوائم المالية في وحدة مطاحن الحضنة - المسيلة- فقد تم الإلتزام بهذا التاريخ خلال الفترة محل الدراسة (2014- 2015).
- 2- تقديم معلومات حول التدفقات النقدية والمستقبلية: لقد أدى الإنتقال للنظام المحاسبي المالي في وحدة مطاحن الحضنة - المسيلة- إلى زيادة ملائمة المعلومات المالية المنتجة وذلك من خلال تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية هذه المعلومات تظهر من خلال:
 - 1-2- جدول تدفقات النقدية⁽¹⁾: الذي يساعد مستعملي القوائم المالية على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وكذا أوجه إستعمالها، وقد اعتمدت وحدة مطاحن الحضنة على الطريقة المباشرة في إعداده حيث يظهر على النحو التالي:

(1)-وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة

الجدول رقم 01: جدول تدفقات النقدية في 2015/12/31م

الوحدة: د.ج.

2014م	2015م	ملاحظات	البيان
			تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملية
1769028368.66	2401505249.57		التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
2078516708.63-	2379390264.45-		المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
48062286.00-	71701115.21-		الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
	2589598.87		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تحويل الأموال
			إشتراك DAT
44416053.15			إسترجاع DAT
84747079.81	47526726.72-		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (A)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
158371432.95-	63262400.80-		المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المادية أو المعنوية
	1700282.30-		التحصيلات الأخرى عن التثبيتات المادية أو المعنوية
			تحصيلات عن التنازل للتثبيتات المالية
7176600.00			الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية
			الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المسلمة
151194832.95-	64962683.10-		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار (B)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار الاسهم
			مسحوبات من أسهم رياض سطيف SPA
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
142993769.86	187143329.36		التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

142993769.86	187143329.36		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثير التغيرات سعر الصرف على السيولت وشبه السيولت
76546016.72	74654419.54		تغيرات أموال الخزينة للفترة (A+B+C)
601417998.87	677964015.59		أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
677964015.59	752618435.13		أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
76546016.72	74654419.54	20	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
188568941.83	235975422.47		النتيجة المحاسبية

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة

2-2- جدول الذمم المالية⁽¹⁾: وهو جدول يوضح مدد إستحقاق ذمم الوحدة وديونها حيث يتم التمييز بين البنود التي تكون مدة إستحقاقها أقل من السنة والبنود التي تكون مدة إستحقاقها بين السنة إلى خمس سنوات وتلك التي تكون مدة إستحقاقها أكبر من خمس سنوات، وتشكل هذه المعلومات قاعدة يتم على أساسها التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة، ومن ثم تقييم هذه الأخيرة بشكل صحيح، وهذا الجدول يُوضح ما سيق:

الجدول رقم 02: جدول إستحقاق عناصر الذمم المدينة والديون في 2015/12/31.

الوحدة: د.ج.

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	أقل من سنة	الملاحظات	البنود
					المدينون والديون المماثلة
					المدينون الثانويون للحبوب
728448.77			728448.77		المدينون داخل المجموعة
359982372.43		359982372.43			زبائن القطاع الخاص
12602457.06			12602457.06		المدينين الآخرين
28289613.16	28289613.16				الضرائب والضرائب المماثلة
					مدينين آخرين وديون مماثلة
40160291.42	28289613.16	359982372.43	13330905.83		المجموع

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة

(1) وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة _ المسيلة.

(2) - وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة _ المسيلة.

3. تقديم معلومات مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج المحققة⁽¹⁾: لكي يستطيع مستعمل القوائم المالية تقييم توقعاته وقراراته السابقة ينبغي أن يستطيع المقارنة بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة بغية تحديد الإنحرافات ومن ثم تعديل قراراته بناءً عليها، ويقدم التقرير المالي لوحدة مطاحن الحضنة- المسيلة- مقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المتوقعة لأهم المجاميع المؤثرة على القرار والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: أهم النتائج المحققة لسنة 2015م

الوحدة: 1000000 د.ج

نسبة التطور	سنة 2015		تذكير بسنة 2014	البيان
	النتائج المحققة	التوقعات		
%33	2332	1740	1756	رقم الأعمال
%31	394	203	300	القيمة المضافة
%53	239	34	156	الفائض الاجمالي للإستغلال
%44	161	20	112	النتيجة الصافية

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطور في جميع القيم المحققة في سنة 2015م مقارنة مع القيم المتوقعة، وأيضاً تطور ملحوظ مقارنة بسنة 2014م وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- ◀ زيادة الطلب على مادة السميد.
- ◀ إختراق السوق في أقصى جنوب الجزائر.
- ◀ حققت وحدة مطاحن الحضنة خلال السنة المالية 2015م نتائج إيجابية للسنة التاسعة على التوالي.
- ◀ تحقيق رقم أعمال من فئة المستهلكين (102392701 دج) في سنة 2015م مقارنة بسنة 2014م حيث كان رقم الأعمال المحقق من فئة المستهلكين (86359219 دج) أي تطور إيجابي بـ 18.57%.
- ◀ إسترجاع مبلغ (45350703 دج) متعلق بالرسم على النشاط المهني (TAP).
- ◀ تطور إيجابي لكل المجاميع المادية المالية مقارنة بسنة 2014م⁽²⁾.
- ◀ تركيب وتشغيل معدات جديدة للتغليف.

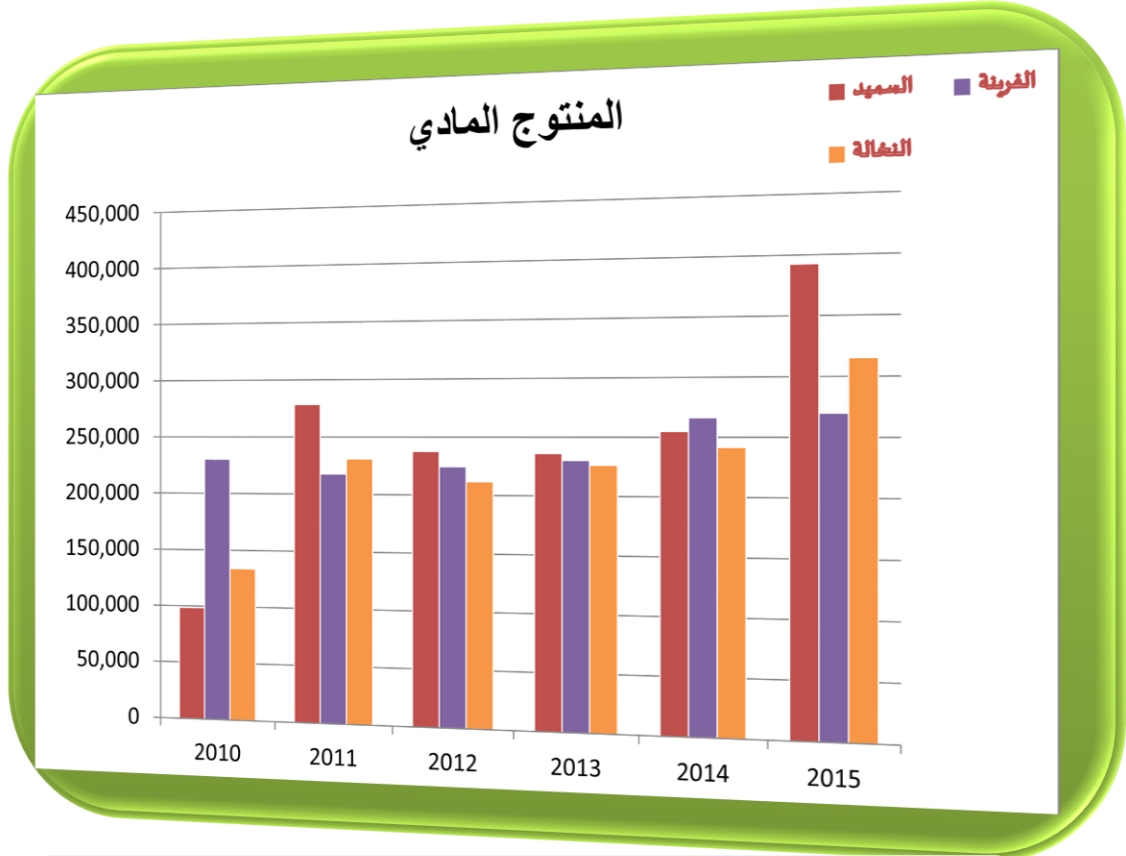
(1) - وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

(2) - للتوسع أنظر: الملحق رقم 03.

4- تقديم معلومات حول نشاطات وحدة مطاحن الحضنة –المسيلة. للسنوات المنقضية⁽¹⁾:

يقدم التقرير المالي لوحدة مطاحن الحضنة معلومات حول الأحداث التي مرت بها خلال السنوات المنقضية وذلك من أجل تزويد مستعملي القوائم المالية بقاعدة تمكّنهم من إجراء تغذية عكسية والتأكد من مدى صحة قراراتهم السابقة وتعديلها إن لزم الأمر وسنأخذ على سبيل المثال الشكل البياني التالي الذي يُبين منتوج مادة السميد، ومادة الفرينة ومادة بقايا الطحن (النخالة) للسنوات من 2010م إلى 2015م.

الشكل رقم (06): نشاطات وحدة مطاحن الحضنة –المسيلة



المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة

يتضح من الشكل أن سنة 2015م تمثل أحسن سنة في إنتاج مواد السميد والفرينة وحتى مادة بقايا الطحن (النخالة) مقارنة بالسنوات الأخرى.

5- تقديم قوائم مالية تقديرية للسنة القادمة: تُعد وحدة مطاحن الحضنة- المسيلة قوائم مالية تقديرية للسنة القادمة تساعد على تقدير الوضعية المالية للوحدة، ونتيجة نشاطاتها خلال السنة المقبلة، وهي تشبه في شكلها إلى حد كبير القوائم المالية العادية، وتمثل القوائم المالية التقديرية التي تُعدها الوحدة في:

- الميزانية التقديرية.
- جدول حساب النتائج التقديري.

(1)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة.

المطلب الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية⁽¹⁾.

يُعتبر توفر نظام معلومات محاسبي سليم من أهم شروط توفر معلومات موثوق فيها، لذلك من الضروري بين إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي في مختلف مراحل إنتاج المعلومة المالية، في هذا الإطار نجد الإجراءات التالية على مستوى وحدة مطاحن الحضنة-المسيلة:

1- تدعيم القوائم المالية برأي مدقق حسابات مستقل: ترفق القوائم المالية للوحدة بتقرير مدقق الحسابات حيث يتضمن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل ومدى تمثيلها المركز المالي للوحدة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة وتدفعاتها النقدية في فترة زمنية محددة.

وقد قام مدقق الحسابات بفحص القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة –المسيلة. لسنتي 2014م و2015م بالإعتماد على التقنيات الأكثر ملائمة من وجهة نظره مع التقيد بالمعايير المتعارف عليها، والتي تنظم مهنة التدقيق في الجزائر، حيث توصل المدقق الخارجي من خلال فحصه للقوائم المالية لسنتي 2014م و2015م إلى أن حسابات الوحدة لكل سنة هي حسابات نظامية (مطابقة للقوانين المعمول بها) وصادقة وتُعطي صورة صحيحة عن نتائج أعمال الوحدة ووضعيتها المالية وذمتها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا في الجزائر.

2- تحديد المستندات المثبتة لمختلف العمليات المسجلة: يخضع التسجيل المحاسبي في وحدة مطاحن الحضنة –المسيلة - لإجراءات صارمة، خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر الوثائق الثبوتية المطلوبة تبعًا لاختلاف نوع العملية المراد تسجيلها، ومن خلال إجراء مقابلات شخصية مع معدي القوائم المالية للوحدة يمكن ملاحظة مايلي:

1-2- بالنسبة لتسجيل عمليات الشراء: يجب توفر المستندات التالية:

- نسخة من سند الطلب.
- نسخة من الفاتورة.
- نسخة من سند الإستلام.

2-2- بالنسبة لتسجيل عمليات البيع: يجب توفر المستندات التالية:

- سند طلب الزبون.
- فاتورة تجارية.
- سند التسليم

3-2- بالنسبة لتسجيل حركات المخزون: في نهاية كل شهر يستلم معدو القوائم المالية الوثائق المبررة لحركات المخزون من مختلف مخازن الوحدة، هذه الوثائق تتمثل في:

1-3-2- بالنسبة لدخول المشتريات للمخازن:

- سند دخول.
- قائمة للمدخلات الخاصة بالشهر المعني.

(1) وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة

2-3-2- بالنسبة لخروج المشتريات من المخازن:

- سند الخروج.
- قائمة للمخرجات الخاصة بالشهر المعني.

2-3-3- بالنسبة لتحويل المشتريات من مخزن لآخر:

- سند تحويل.

2-3-4- بالنسبة لإعادة المشتريات للمخازن:

- سند إعادة

2-4- بالنسبة لتسجيل عملية الدفع: يتم تحرير شيكات من أجل العمليات التالية:

- تسديد ثمن مواد أولية.
- تسديد ثمن الاستثمارات المقتناة.
- تسديد الضرائب والرسوم والإشتراكات الإجتماعية المختلفة.

ومن أجل تسجيل عملية الدفع يجب توفر الوثائق التالية:

- نسخة من سند الطلب، العقد أو الإتفاقية.
- طلب شراء الإستثمار بالنسبة لإقتناء الإستثمارات.
- الفاتورة الأصلية.
- سند الإستلام.

3- القيام بالمطابقة الدورية بين ماهو موجود وماهو مُسجل: تشكل عملية الجرد دليلاً قوياً على صحة وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، خاصة المعلومات المتعلقة بإستثمارات وحدة مطاحن الحضنة –المسيلة . ومخزوناتهما، وذلك من خلال المطابقة بين المبالغ الموجودة في القوائم المالية والكميات الموجودة فعلياً في الوحدة حيث تتخذ هذا الأخيرة إجراءات صارمة فيما يخص جرد المخزونات والإستثمارات تتمثل فيمايلي:

3-1: بالنسبة للمخزونات: كانت عملية الجرد في وحدة مطاحن الحضنة خلال الفترة التي كانت فيها رياض سطيف " المؤسسة الأم " تنشط في البورصة تتم مرتين في السنة، في منتصف السنة (الجرد الدوري)، وفي نهاية السنة (الجرد النهائي). أما بعد خروج رياض سطيف من البورصة أصبحت عملية الجرد تتم مرة واحدة في نهاية السنة (الجرد النهائي). حيث تُكوّن لجنة من أشخاص يعملون خارج مخازن الوحدة، بالإضافة إلى شخص يعمل داخل المخازن (كمرشد للجنة) ومحاسب، ويتولى الإشراف على هذه اللجان لجنة مركزية يرأسها عادةً الرئيس المدير العام، وبعد إنتهاء العد تسجل النتيجة على إستمارة الجرد التي تُعد في نسختين الأولى تبقى في المركز محل الجرد والثانية تحتفظ بها اللجنة الفرعية من أجل عملية الترحيل.

2-3: بالنسبة للاستثمارات: يتم مرة واحدة في نهاية السنة حيث يتم تقسيم العمل بناءً على مراكز التكلفة أو بناءً على حسابات الإستثمار (تجهيزات الإنتاج، تجهيزات مكتب ...) ويخضع العمل لنفس إجراءات الجرد النهائي للمخزون، حيث تكون عملية العد بحضور المسؤول عن مكان وجود الإستثمارات محل الجرد من أجل توضيح أسباب الفروق المسجلة، ويتم ملأ استثمارات الجرد في نسختين والتوقيع عليهما من قبل الشخص الذي قام بعملية العد والمسؤول عن المكان الذي ترتبط به الإستثمارات وذلك بعد الإنتهاء من العد مباشرة.

بعد الإنتهاء من عملية ترحيل الكميات الحقيقية والمحاسبية لقوائم الجرد يُعين رئيس كل لجنة فرعية شخص أو أكثر للقيام بالمقارنة بين المخزون الحقيقي والدفترية، ووضع قائمة بالفروقات المسجلة، بعد ذلك تدرس هذه الفروقات ويتم معالجتها محاسبياً.

4-مصلحة التدقيق الداخلي: يضم الهيكل التنظيمي للوحدة؛ مصلحة التدقيق الداخلي وهي تابعة مباشرة للمدير العام، حيث تقوم بإعداد برنامج سنوي لعمليات التدقيق، يتضمن أهم العمليات التي سوف يتم التدقيق فيها والتواريخ التي يجب أن ينفذ فيها التدقيق والمصلحة المعنية بها، ويشرع في العمل به بعد المصادقة عليه من طرف المدير العام، كما توجد هناك تكاليف إستثنائية يتم تنفيذها بطلب من المدير العام، وذلك في حالة إكتشاف عمليات وقع عليها لبس أو ظهرت فيها بعض الأخطاء والإنحرافات، وفي النهاية يتم إعداد تقرير حول المهمة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم.

تعتبر خاصية القابلية للفهم من بين أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومة المالية، وترتبط هذه الخاصية بصفة أساسية بطرق عرض وتقديم القوائم المالية، وهذا ما يتحقق في وحدة مطاحن الحضنة – المسيلة – من خلال الإجراءات التالية:

1- الإلتزام بشكل القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي: من خلال الإطلاع على القوائم المالية للوحدة يلاحظ تطابقها مع النماذج التي يقترحها النظام المحاسبي المالي، فنجد في الميزانية كل المجاميع المطلوبة في جانبي الأصول والخصوم وترتيبها بشكل صحيح، مع الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية وتوضيح المبالغ الإجمالية والصافية وكذا مبالغ الإهلاكات والمؤنات ووجود الأرصدة المقارنة للفترة السابقة، بالإضافة إلى وجود عمود للإحالة على الملاحق، ونفس الشئ لجدول حسابات النتائج، حيث يحتوي على جميع المجاميع المطلوبة مع ترتيبها بشكل صحيح ووجود الأرصدة المقارنة للسنة السابقة، بالإضافة لوجود خانة للإحالة على الملاحق ونفس الشئ بالنسبة لجدول التدفقات النقدية.

2- الإلتزام بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي:

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تبرز العناصر التالية في القوائم المالية .

(1) - وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة

1-2 الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية كحد أدنى على البنود التالية: التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم ضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة) خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية، والإطلاع على ميزانية وحدة مطاحن الحضنة خلال سنتين 2014 و 2015 يمكن ملاحظة وجود كل هذه العناصر⁽¹⁾.

2-2 جدول حسابات النتائج: ويضم العناصر التالية:

تحليل المصاريف حسب طبيعتها، مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال، إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات المالية والمصاريف المالية، مصاريف المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،

المخصصات للإهلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.

المخصصات للإهلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.

نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (مصاريف وإيرادات)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ونلاحظ توفر جميع البنود السابقة الذكر في جدول حسابات النتائج لوحدة مطاحن الحضنة خلال سنتي 2014م و 2015م⁽²⁾.

2-3: جدول التدفقات النقدية⁽³⁾: تحتوي على البنود التالية:

◀ التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالإستثمار ولا بالتمويل)

◀ التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الإستثمارية (عمليات دفع أو تحصيل أموال عن إقتناء أو التنازل عن أصول غير جارية)

◀ التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة التمويلية (الأنشطة التي تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

◀ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كل على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية لأخرى من الأنشطة العملية للإستثمار أو التمويل، وقد تم إظهار هذه البنود في جدول تدفقات النقدية لوحدة مطاحن الحضنة خلال الفترة محل الدراسة وسنأخذ الميزانية كمثال عما تم شرحه.

(1)- للتوسع أنظر الملحق رقم 02

(2)- للتوسع أنظر الملحقين رقم 06-01

(3)- للتوسع أنظر الملحقين رقم 07-05

الجدول رقم 04: الميزانية في 2015/12/31م

الوحدة: د.ج.

صافي 2014م	2015م		ملاحظات	الأصول
	صافي	اهتلاكات ومؤونات		
				أصول غير جارية
23130.70		115653.49	115653.49	تثبيتات غير مادية (معنوية)
1249237748.03	1327713717.24	1782778086.35	3110491803.59	01
255898153.36			255898153.36	الأراضي
915641126.65	897103027.84	5544977240.71	1451600268.55	المباني
22858585.47	131750436.82	1093069082.70	1224819519.52	تركيب المعدات التقنية والمعدات الصناعية
54839882.55	42962099.22	135211762.94	178173862.16	تثبيتات مادية أخرى
				استثمارات حق الامتياز
481992211.17	674359524.57		674359524.57	02
18800.00	18800.00		18800.00	تثبيتات قيد التنفيذ
				تثبيتات مالية
				سندات تحت المعادلة
				مساهمات أخرى ومديون آخرون
				سندات أخرى ثابتة
18800.00	18800.00		18800.00	اقتراضات وأصول مالية أخرى غير جارية
11880809.56	12189183.13		12189183.13	03
1743152699.46	2014281224.94	1782893739.84	3797174964.78	مجموع الأصول الغير الجارية
				أصول جارية
169259857.95	148014999.35	2970509.58	150985508.93	04
118885219.44	81751845.29		81751845.29	المخزونات وقيد التنفيذ
46681865.05	57491091.95	2970509.58	60461601.53	مواد أولية ولوازم
3692773.46	8769062.11		8769062.11	لوازم أخرى
				05
				مخزون المنتجات
				مخزونات أخرى
56374478.05	71065387.19	329809055.46	400874442.65	المدينون والأصول المماثلة
				مدينون ثانويون للحيوب
				مدينون داخل المجمع
21051573.30	30173316.97	329809055.46	359982372.43	06
9778716.59	12602457.06		12602457.06	زبائن
25544188.16	28289613.16		28289613.16	07
				مدينون آخرون
				الضرائب والعناصر المرتبطة بها

					المدينون الآخرون الأصول المماثلة
679006015.59	752702532.36		752702532.36		المتاحات وما شابهها
					التوظيفات وغيرها من الأصول المالية الجارية
679006015.59	752702532.36		752702532.36	08	الخزينة
904640351.59	971782918.90	332779565.04	1304562483.94		مجموع الأصول الجارية
2647793051.05	2986064143.84	2115673304.88	5101737448.72		المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

2014م	2015م	ملاحظات	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
1449460000.00	1449460000.00		الرأسمال المدفوع
			الاحتياطات الموحدة
127332048.84	203292170.74	09	علاوات واحتياطات
			فرق إعادة التقييم
112022925.11	161321002.93	10	النتيجة الصافية
			تسوية تسببت في تغيير أساليب/ تصحيح الأخطاء
			أموال خاصة أخرى
1688814973.95	1814073173.67		مجموع الأموال الخاصة (1)
			الخصوم غير الجارية
			إعانات التجهيز والاستثمار
217633433.97	356773383.94	11	القروض والديون المالية
			قروض أخرى وديون مماثلة
			ديون متعلقة بالمشاركات
			الديون غير الجارية الأخرى
			منتوجات أخرى ورسوم مختلفة
45181039.08	56136812.02	12	مؤونات التقاعد والإلتزام المماثلة
			مخصصات للضرائب والرسوم الإجتماعية
			مخصصات أخرى لأعباء (الضرائب تجديد الأصول)
			مؤونات ونواتج مقيدة سلفاً
190605.63	509130.85	13	خصوم ضريبية مؤجلة
263005078.68	413419326.81		مجموع الخصوم الغير الجارية (2)

الخصوم الجارية		
		سندات الخزينة
		ديون الحبوب الثانوية
640000000.00	640000000.00	ديون داخل المجمع
		فوائد السندات والأوراق المالية
1236951.66	799948.40	موردو المواد الأولية
7399113.46	16603449.85	14 موردون آخرون والحسابات المرتبطة
33315421.24	45831988.95	15 الضرائب
14021512.06	55336256.16	16 ديون الخصوم الجارية الأخرى
		خزينة الخصوم
695972998.42	758571643.36	مجموع الخصوم الجارية (3)
2647793051.05	2986064143.84	المجموع العام للخصوم

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة

3- توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية⁽¹⁾:

تُعد القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة – المسيلة – وفق النظام المحاسبي المالي الذي طبق في الجزائر منذ 1 جانفي 2010م، ويُعرف التقرير المالي للوحدة الطرق المحاسبية على أنها عبارة عن مبادئ وأسس وإتفاقيات وقواعد وممارسات معينة تُطبقها الوحدة عند إعداد وعرض القوائم المالية، وتكون مطبقة بصفة مستمرة من سنة لأخرى.

ويُقدم التقرير المالي للوحدة أهداف القوائم المالية وفق ماينص عليه النظام المحاسبي المالي وهي تقديم معاومات مفيدة حول الوضعية المالية للوحدة (الميزانية) وأدائها (جدول حسابات النتائج) والتغير في وضعيتها المالية (جدول التدفقات النقدية) والتغيرات في الأموال الخاصة (جدول تغيرات الأموال الخاصة) لتلبية إحتياجات مستعملي القوائم المالية⁽²⁾.

4- وجود جداول توضيحية للبنود الموجودة في القوائم المالية: بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة) يحتوي ملحق القوائم المالية وحدة مطاحن الحضنة – المسيلة على مجموعة من الجداول الملحقة التي تساعد على إعطاء صورة أكثر وضوحًا للبنود الموجودة في القوائم المالية الأساسية ومتابعة تطورها وتمثل هذه الجداول⁽³⁾ في:

- الجدول رقم 01: يحتوي على تطور التثبيات والأصول المالية غير الجارية.
- الجدول رقم 02: يحتوي على تطور الإهلاكات.

(1)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة – المسيلة

(2)- للتوسع أنظر: الملحقين رقم 08-04

(3)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة-المسيلة.

- الجدول رقم 03: جدول خسائر القيمة على التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.
- الجدول رقم 04: جدول حركات المخزون والأصول الجارية.
- الجدول رقم 05: جدول خسائر القيمة على الأصول الجارية.
- الجدول رقم 06: جدول المؤونات.
- الجدول رقم 07: جدول الذمم المدينة.
- الجدول رقم 08: جدول الديون.

المطلب الرابع: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة.

لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة، وذلك بتوفير مجموعة من الإجراءات المحققة لها، والتي يمكن تلخيصها كمايلي:

- ◀ يتضمن كل بند من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات النقدية إشارة للمبلغ المقارن المتعلق به في السنة السابقة.
- ◀ ثبات إستعمال الطرق المحاسبية بالنسبة لنفس المؤسسة من دورة لأخرى.
- ◀ يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي أو عددي.
- ◀ عندما يصبح من غير الممكن مقارنة مبلغ يخص بند معين مع مبلغ نفس البند للسنة السابقة بسبب تغير طرق التقييم أو العرض أو إختلاف مدة السنة المالية يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

وفيما يخص وحدة مطاحن الحضنة – المسيلة – للسنتين (2014 و 2015) يلاحظ تحقق الإجراءات التالية:

1- ثبات الطرق المحاسبية من فترة لأخرى: من خلال الإطلاع على القوائم المالية لوحدة مطاحن الحضنة لسنتي 2014م و2015م، فإن هذه الأخيرة قد قامت بالحفاظ على نفس طرق التقييم منذ بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما إلتزمت بطريقة واحدة لعرض القوائم المالية، وذلك بالإعتماد على نماذج القوائم المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، وقد إعتمدت الطريقة المباشرة لإعداد جدول التدفقات النقدية وأعدت جدول حسابات النتائج عن طريق تصنيف المصاريف حسب طبيعتها.

ويذكر أن التقرير المالي للسنتي 2014م و 2015م قد أشار صراحة إلى تطبيق مبدأ ثبات الطرق المحاسبية، حيث نص في كل مرة على أنه لم يكن هناك تغيير في نموذج التقييم أو معدلات الإهلاك أو العمر الإنتاجي بالنسبة للتثبيتات والمخزونات.

3- وجود مبالغ مقارنة للسنة السابقة في القوائم المالية: تحتوي القوائم المالية للوحدة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية) على خانة مخصصة لعرض المبالغ المقارنة للدورة السابقة، وذلك من أجل تسهيل المقارنة مع الدورة الحالية، وسنأخذ كمثال على إحدى القوائم المالية. وهو جدول حسابات النتائج عن طريق تصنيف المصاريف حسب طبيعتها⁽¹⁾.

(1)- وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة –المسيلة

الجدول رقم 05: جدول حسابات النتائج في 2015/12/31م

الوحدة: د.ج.

العناصر	الملاحظات	2015م	2014م
رقم الأعمال	17	2332024449.40	1756578029.90
مبيعات البضاعة		246686.69	1174134.50
مبيعات المنتجات التامة		2327278450.08	1750793163.41
مبيعات المنتجات الأخرى		596917.40	556542.39
خدمات أخرى		3902395.23	4054189.60
تغير مخزون المنتجات التامة والقيد التنفيذ		5076288.65	-12705917.36
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال		1572090.91	617454.55
1- إنتاج الفترة		2338672828.96	1744489567.09
مشتريات مستهلكة		1906594822.87-	1410759309.15-
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى		38490780.55-	34051875.38-
2- استهلاك الفترة		393587225.54-	299678382.56-
3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)	18	393587225.54	299678382.56
أعباء المستخدمين	19	148693504.06-	138184316.03-
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة		5686059.00-	5246167.00-
4- الفائض الاجمالي للإستغلال	20	239207662.48	156247899.53
المنتجات العملياتية الأخرى	21	61151662.67	18146369.55
الأعباء العملياتية الأخرى		1094874.46-	1662862.67-
مخصصات الامتلاكات والمؤونات		39192676.62-	31995558.99-
مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات	22	359921252.00-	335181909.74-
إسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات		333761105.75	334054083.80
5- النتيجة التشغيلية		233911627.82	139608021.48
نواتج مالية	23	475348.96	1288947.94
أعباء مالية	24	5439536.20-	
6- النتيجة المالية		4964187.24-	1288947.94
7- النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)		228947440.58	140896969.42
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	25	45316286.00-	31366223.00-
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية		10151.65-	2492178.69-
مشاركة العمال في الفائدة		22300000.00-	
مجموع نواتج النشاطات العادية		2734060946.34	2097978968.38
مجموع أعباء النشاطات العادية		2572739943.41-	1985956043.27-
8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية		161321002.93	112022925.11

			العناصر غير العادية (نواتج) (للتوضيح)
			العناصر غير العادية (أعباء) (للتوضيح)
112022925.11	161321002.93	26	9- النتيجة الصافية للفترة
			الحصة من النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة (1)
			10- النتيجة غير العادية
			11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)
			منها حصة ذوي الاقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

3- تقديم معلومات مقارنة بشكل وصفي أو عددي في الملاحق: من خلال الإطلاع على الملاحق لسنتي 2014م و2015م لاحظنا أنها تحتوي على معلومات مقارنة بين أرقام أهم المقاييس المؤثرة على القرار خلال السنة وأرقام السنة التي سبقتها سواء بشكل وصفي أو عددي، وسنأخذ على سبيل المثال تشكيلة رقم الأعمال المكون من عدة فئات لسنة 2015م ومقارنته بالسنة التي سبقتها 2014م والجدول التالي يوضح هذه المقارنة:

الجدول رقم 06: تشكيلة رقم الأعمال حسب فئة الزبائن

الوحدة: د.ج.

نسبة التطور	سنة 2014		سنة 2015		فئة الزبائن
	القيم	% من ر.ع	القيم	% من ر.ع	
89%+	67791196	4%	76078600	6%	الخبازين
32%+	473525465	86%	1501758088	85%	تجار الجملة
24%+	17856741	4%	73312296	4%	مربين
19%+	16033482	5%	86359219	4%	المستهلكين
3%+	391331	1%	15024938	1%	آخرون
%33+	575598214	%100	1752523840	%100	المجموع

المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رقم الأعمال المكوّن من فئات الزبائن المختلفة، قد سجل تحسن واضح في المبيعات لجميع الفئات مقارنة بعام 2014م وقد تم توضيح هذه المقارنة من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (07): رقم الأعمال / الزبائن



المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التعرض لتجربة وحدة مطاحن الحضنة في تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال سنتي 2014م و 2015م، حيث تم تشخيص تقاريرها المالية لمعرفة مدى توفيرها للإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومة المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ومن ثم إنتاج وتقديم معلومات مالية عالية الجودة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن وحدة مطاحن الحضنة تتوفر على بعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية وهي:

(1) بالنسبة لخاصية الملاءمة:

- جاهزية التقارير المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية.
- تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
- تقديم معلومات حول نشاطات الوحدة للسنوات المنقضية.
- تقديم معلومات تقارن بين الخطط والتنفيذ الفعلي.
- تقديم قوائم مالية تقديرية (تنبؤية).

(2) بالنسبة لخاصية الموثوقية:

- تدعيم القوائم المالية برأي مدقق حسابات مستقل.
- تحديد المستندات المثبتة لمختلف العمليات المسجلة بدقة.
- القيام بالمطابقة الدورية بين ماهو موجود فعلاً وماهو مسجل.
- وجود مصلحة للتدقيق الداخلي.

(3) بالنسبة لخاصية القابلية للفهم:

- الإلتزام بشكل القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي.
- الإلتزام بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي.
- توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.
- وجود جداول توضيحية للبنود الموجودة في القوائم المالية.

(4) بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة:

- ثبات الطرق المحاسبية من فترة لأخرى.
- وجود مبالغ مقارنة للسنة السابقة في القوائم المالية.
- تقديم معلومات مقارنة بشكل وصفي أو عددي في الملاحق.

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة، وما تم التطرق إليه، يمكن القول أن المعلومات المالية تُعد من أهم المصادر التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المالية لاتخاذ القرارات التي تختلف درجة سلامتها تبعاً لجودة المعلومات المالية المستخدمة، والنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يندرج ضمن مسعى الحصول على معلومات مالية ذات درجة عالية من الجودة. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سمحت بتأكيد الفرضيات المقدمة وبناءً على ذلك تم تقديم مجموعة من الإقتراحات .

سمح هذا البحث بالتوصل إلى مجموعة من النتائج والتي كان مصدرها العمل النظري والتطبيقي على السواء ومن هذه النتائج:

✓ المعلومات المالية هي الأساس الذي يعتمد عليه مستخدمو المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولا شك أن زيادة جودة المعلومات المالية يزيد من فاعلية تقييم مستوى الأداء والوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم مركزها المالي، مما يساعد على اتخاذ قرارات إقتصادية بدرجة كفاءة عالية.

✓ يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لإنتاج معلومات ذات جودة عالية تتسم بالملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة جودة المعلومات التي تنتجها المؤسسة.

✓ تلتزم المؤسسة الجزائرية بتوفير بعض الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومة المالية.

✓ الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية للفئات ذات العلاقة بالمؤسسة، نظراً لما يقدمه من معلومات في اتخاذ القرارات الملائمة.

الإقتراحات: وحسب النتائج المتوصل إليها تم الوقوف على بعض الإقتراحات نذكر منها مايلي:

✓ ضرورة العمل على تطوير النظام المحاسبي المالي أكثر ليوافق المعايير المحاسبية الدولية.

✓ الإهتمام أكثر بموضوع جودة المعلومات المالية بإعتبارها وسيلة لإكتساب ثقة المستثمرين.

✓ ضرورة إعطاء إهتمام أكبر للإفصاح المحاسبي، لأنه يُعزز ثقة المستثمرين في المؤسسة.

✓ أن تقوم المؤسسة بإجراء مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى في نفس الوقت بإستمرار لأن ذلك يُعطي تقييم أفضل لوضع المؤسسة.

آفاق الدراسة: من منطلق دراستنا هذه يمكن التطلع إلى إجراء بحوث متعمقة أخرى في الموضوع مثل:

✓ أثر التوجه نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

✓ أثر النظام المحاسبي المالي على مصداقية وموثوقية القوائم المالية.

- ✓ أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح المحاسبي.
- ✓ وحتى تكون النتائج المتوصل إليها أكثر دقة نقترح أن تكون الدراسة الميدانية من خلال إعداد إستبيان كأداة لجمع المعلومات وتحليل النتائج الإحصائية.

قائمة
المصادر
والمراجع

1. المصادر

- (1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 74، القانون رقم (07-11) المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25 نوفمبر 2007م
- (2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008م.
- (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري المؤرخ في 26/07/2008 قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009م.
- (4) وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة.

2. المراجع

1.2 الكتب باللغة العربية

- (1) جمال لعشاشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، متيجة للطباعة، براقى الجزائر، 2011م.
- (2) بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية (IAS/ IFRS)، الجزء الأول، منشورات كليك، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015م.
- (3) شبلي، ف، النظام المحاسبي المالي، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2010م.
- (4) عباس مهدي الشيرازي، النظرية المحاسبية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط1، الكويت 1990م.
- (5) علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011م.
- (6) فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، شركة مطابع السودان العملة، الخرطوم، السودان 2011م.
- (7) كتوش عاشور، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013م.
- (8) لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقاتها les pages bleues internationales البويرة، الجزائر، 2014م.
- (9) وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007م.
- (10) ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مكتب المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007م.

2.2 الكتب باللغة الفرنسية

- 1) Ali Tazdait, **Matrise du système comptable financier**, première édition, Alger. 2009.
- 2) Rachida Boursali, **les normes comptable du SCF**, Aloulfia Talita, Alger. 2010

3.2 المقالات والمدخلات بالعربية

- (1) ابتسام ساعد، مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013م، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
- (2) سهام موسى، فراح خالدي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06 و07/ ماي/ 2012م.
- (3) سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لIAS/IFRS، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات و آفاق جامعة الوادي يومي: 17-18 جانفي 2010م
- (4) قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 20، 2012م.
- (5) كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/ IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009م.
- (6) مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS)، مداخلة في ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/ IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS) التحدي يومي 13 و14 ديسمبر 2011م
- (7) نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي) بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 و30 نوفمبر 2011م.

4.2 الرسائل الجامعية بالعربية

- (1) إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية (2015-2016).
- (2) بولجينب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، سنة (2013-2014).
- (3) حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية (2010-2011).
- (4) حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/ IFRS) والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية (2009-2010).
- (5) رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير في المحاسبة والتدقيق، جامعة تبسة، الجزائر، 2011م.
- (6) زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية (2011-2012).
- (7) صبايحي نوال، الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011م.
- (8) قوادي محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) دراسة حالة نظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة 2010م.
- (9) عبد الكريم شناي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم. تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية (2015-2016).
- (10) ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية (2008-2009).
- (11) نهاد اسحاق عبد السلام ابو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011م.
- (12) محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/ IFRS لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية (2016-2017).
- (13) مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، السنة الجامعية (2014-2015).

5.2 الرسائل الجامعية والمدخلات بالفرنسية

- 1) Merouani Samir, **le projet du nouveau système comptable Algérien, anticiper et préparé et le passage**, mémoire magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger (2007-2008)
- 2) ouled amer Ismaïl, **la normalisation comptable en Algérie présentation du nouveau système comptable et finance**, revue des sciences économiques et de gestion, université Ferhat abbes- Sétif . n°10, 2010.

ملحق
الوثائق

GROUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2014

DATE: 06/04/2015
 HEURE: 13:58
 PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
Ventes de marchandises		1 174 134,50	1 236 697,10
Ventes de produits finis		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
Ventes autres produits		556 542,39	395 327,34
Autres Prestations		4 054 189,60	4 833 714,59
Variation stocks produits finis et en cours		-12 705 917,38	11 528 743,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		617 454,55	853 407,71
II. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 744 488 687,08	1 678 820 688,48
Achats consommés		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
Services extérieurs et autres consommations	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
III. CON SOMMATION DE L'EXERCICE		-1 444 311 184,53	-1 323 880 198,88
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		299 878 382,58	254 740 370,58
Charges de personnel	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 246 167,00	-5 544 148,06
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	22	166 247 399,53	116 108 240,98
Autres produits opérationnels		18 146 369,55	28 465 316,53
Autres charges opérationnelles		-1 662 862,67	-1 018 136,91
Dotations aux amortissements et aux provisions	23	-31 995 558,99	-24 921 901,08
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-335 181 909,74	-333 168 913,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 054 083,80	347 622 705,92
V. RESULTAT OPERATIONNEL		156 808 021,48	133 087 311,67
Produits financiers	24	1 288 947,94	9 143 494,16
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		1 288 947,94	9 143 494,16
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		140 396 969,42	142 230 805,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-31 366 223,00	-28 226 682,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 482 178,69	22 367,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE S		112 022 925,11	114 026 511,20
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	112 022 925,11	114 026 511,20
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (02)

GRUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2014

DATE: 05/04/2015
HEURE: 13:57
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	10	127 332 048,84	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	11	112 022 925,11	114 026 511,20
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs			-30 006 507,06
Autres capitaux propres	12		-146 835 602,53
Liaison intra-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 688 814 976,86	1 679 782 048,04
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dettes financières	13	217 033 433,97	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	14	45 181 039,08	41 167 491,10
Provisions pour charges -Règles fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges (impair/renouveaulement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	15	190 005,63	1 543 951,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		280 006 078,68	42 711 442,29
PASSIFS COURANTS			
Dettes parafiscales consolidées			
Dettes intra-groupe	16	640 000 000,00	670 810 901,25
Intérêts échus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premières		1 230 951,66	3 793 340,81
Autres fournisseurs et comptes rattachés	17	7 399 113,46	47 265 117,47
Impôts		33 315 421,24	31 317 610,00
Autres dettes passifs courants	18	14 021 512,06	20 093 431,72
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		886 972 986,42	779 789 481,25
TOTAL GENERAL PASSIF		2 647 793 051,95	2 393 283 952,38

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GRUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2014

DATE: 05/04/2015
HEURE: 13:57
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		116 663,49	92 622,78	23 100,70	48 291,58
Immobilisations corporelles	01	2 998 104 828,99	1 748 987 030,98	1 249 237 748,03	1 212 028 267,80
Terrens		266 026 163,39		266 026 163,39	266 026 163,39
Bâtiments		1 461 020 226,66	636 969 141,00	824 051 085,66	824 077 676,16
Installation technique, matériel et outill. ind		1 110 981 632,38	1 089 123 266,91	22 858 365,47	14 968 096,60
Autres immobilisations corporelles		177 024 654,70	122 794 672,16	54 230 002,66	7 082 332,79
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	02	481 982 211,17		481 982 211,17	
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Impôts différés actif	03	11 030 000,66		11 030 000,66	10 741 978,43
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 490 112 303,21	1 748 987 030,76	1 741 162 699,46	1 222 833 296,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	172 782 225,67	3 532 307,72	169 250 007,95	80 194 647,80
Matières premières et fournitures		118 085 218,44		118 085 218,44	21 276 827,23
Autres approvisionnements		50 214 232,77	3 532 307,72	46 681 925,05	42 519 129,76
Stocks de produits	06	3 882 773,48		3 882 773,48	18 588 680,81
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		383 125 302,06	328 750 624,01	50 374 678,05	45 838 090,99
Créances parafiscales consolidées					
Créances intra-groupe					
Clients	08	347 032 327,31	328 760 624,01	21 061 673,30	9 220 487,63
Autres débiteurs		9 770 716,69		9 770 716,69	10 016 840,14
Impôts et assimilés	07	26 644 155,16		26 644 155,16	15 693 712,22
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		878 008 016,68		878 008 016,68	1 044 417 990,87
Placements et autres actifs financiers courants	09				443 000 000,00
Trésorerie		879 008 016,68		879 008 016,68	801 417 590,87
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 923 543,32	330 283 191,73	904 640 351,60	1 170 450 656,65
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 035 846,53	2 079 270 222,49	2 645 783 051,06	2 393 283 952,38

(2) - المصدر: وثائق المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة

الملحق رقم (03)

GRUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2015

DATE: 23/02/2016
HEURE: 14:06
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 449 480 000,00	1 449 480 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	09	203 292 170,74	127 332 048,84
Ecart de réévaluation			
Résultat net	10	161 321 002,83	112 022 825,11
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs			
Autres capitaux propres			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 814 073 173,57	1 688 834 874,05
PASSIFS NON-COURANTS			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dette financière	11	356 773 383,94	217 633 433,97
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	12	56 136 812,02	45 181 036,00
Provisions pour charges -liges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -impayé/ouvement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	13	509 130,85	190 605,83
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		416 418 526,61	263 005 075,63
PASSIFS COURANTS			
Obligations linear			
Dettes parafiscales cédulaires			
Dettes intra-groupe		640 000 000,00	640 000 000,00
Intérêts échus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premières		799 948,40	1 236 951,86
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	16 603 448,85	7 399 113,46
Impôts	15	43 831 888,85	33 315 421,24
Autres dettes passifs courants	16	55 336 256,16	14 021 512,00
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		765 571 543,26	696 972 984,42
TOTAL GENERAL PASSIF		2 986 064 143,84	2 647 793 651,05
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'éléments consolidés			

GRUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2015

DATE: 23/02/2016
HEURE: 14:06
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		116 860,48	116 860,48		20 180,70
Immobilisations corporelles	01	3 110 491 806,59	1 782 778 088,36	1 327 713 717,24	1 249 237 748,03
Terreins		266 000 163,36		266 000 163,36	266 000 163,36
Bâtiements		1 481 800 250,66	664 407 240,71	817 393 009,95	916 641 120,65
Installation technique matériel et outill ind		1 224 819 518,52	1 063 089 082,70	131 730 436,82	22 658 585,47
Autres immobilisations corporelles		178 172 052,15	136 211 752,04	42 060 300,11	64 839 882,66
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	02	674 569 624,67		674 569 624,67	481 982 211,17
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Titres filiales					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		15 800,00		15 800,00	15 800,00
Impôts différés actif	03	12 109 103,13		12 109 103,13	11 000 000,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 797 174 964,78	1 782 863 738,84	2 014 281 224,94	1 743 152 699,63
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	150 985 508,93	2 970 509,08	148 014 999,85	109 209 857,95
Matières premières et fournitures		81 754 845,29		81 754 845,29	118 885 219,44
Autres approvisionnements		69 461 601,53	2 970 509,08	57 491 091,95	46 881 865,05
Stocks de produits	06	8 769 062,11		8 769 062,11	8 892 773,48
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		400 874 442,05	329 809 005,46	71 065 387,19	56 374 478,05
Créances parafiscales cédulaires					
Créances intra-groupe					
Clients	08	360 252 372,43	329 809 006,46	30 443 365,97	21 081 873,30
Autres débiteurs		12 852 467,00		12 852 467,00	8 778 710,69
Impôts et assimilés	07	28 209 613,16		28 209 613,16	26 644 100,19
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		762 702 632,38		762 702 632,38	679 008 016,48
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	09	762 702 632,38		762 702 632,38	679 008 016,48
TOTAL ACTIF COURANT		1 304 562 483,94	332 779 505,04	971 782 978,90	904 640 351,59
TOTAL GENERAL ACTIF		5 101 737 448,72	2 115 643 243,88	2 986 064 143,84	2 647 793 651,05

GROUPE ERIAD SETIF
 FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2014

DATE: 05/04/2015
 HEURE: 14:00
 PAGE: 1

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2		1 449 460 000,00				13 305 537,64
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		114 026 511,20				
Solde au 31 décembre N-1		1 563 486 511,20				13 305 537,64
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives		-13 750 658,19				
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		112 022 925,11				
Solde au 31 décembre N	28	1 675 509 436,31				13 305 537,64

GROUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
 Exercice 2014

DATE: 05/04/2015
 HEURE: 13:59
 PAGE: 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients et autres		1 741 109 204,66	1 588 845 693,87
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 003 272 213,61	-1 334 700 741,42
Intérêts et autres frais financiers payés		-4 671 593,88	-1 215 503,44
Impôts sur les résultats payés		-45 696 830,00	-37 723 357,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Virement de fonds		47 450 900,00	
Souscription DAT			-443 000 000,00
Restitution DAT		444 160 053,15	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		179 079 520,32	-227 793 907,99
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-158 371 432,95	-8 818 018,03
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		7 176 600,00	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-151 194 832,95	-8 818 018,03
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décassement rachat des actions ERIAD Séfif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		67 749 133,35	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		67 749 133,35	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		96 633 820,72	-236 011 926,02
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		581 370 842,60	817 982 768,62
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	27	677 004 663,32	581 370 842,60
Variation de trésorerie de la période		96 633 820,72	-236 011 926,02
Rapprochement avec le résultat comptable		207 666 746,33	-122 686 414,82

GROUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2015

DATE: 23/06/2016
HEURE: 14:06
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Noté	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	17	2 332 024 449,40	1 756 578 029,90
Ventes de marchandises		246 686,69	1 174 134,50
Ventes de produits finis		2 327 278 450,08	1 750 793 163,41
Ventes autres produits		596 917,40	556 542,39
Autres Prestations		3 902 395,23	4 054 189,60
Variation stocks produits finis et en cours		5 076 288,65	-12 705 917,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 572 090,91	617 454,55
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 338 872 328,98	1 744 489 687,08
Achats consommés		-1 906 594 822,87	-1 410 759 309,15
Services extérieurs et autres consommations		-36 490 790,55	-34 051 875,38
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 943 085 613,42	-1 444 811 184,53
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	18	395 787 225,54	299 678 502,55
Charges de personnel	19	-148 693 504,06	-138 184 316,03
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 695 059,00	-5 246 167,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	20	238 207 882,48	158 247 889,52
Autres produits opérationnels	21	61 151 662,67	18 146 369,55
Autres charges opérationnelles		-1 094 874,46	-1 662 862,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-39 192 676,62	-31 995 558,99
Dotations aux provisions et pertes de valeur	22	-359 921 252,00	-335 181 909,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions		333 761 105,75	334 054 083,80
V. RESULTAT OPERATIONNEL		238 911 827,82	158 808 021,48
Produits financiers	23	475 348,96	1 288 947,94
Charges financières	24	-5 439 536,20	
VI. RESULTAT FINANCIER		-4 964 187,24	1 288 947,94
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		233 947 640,58	149 896 969,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-45 316 296,00	-31 366 223,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 151,65	2 482 178,69
Participation des travailleurs au bénéfice		-22 300 000,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 734 060 946,34	2 097 978 968,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 572 739 943,41	-1 985 956 043,27
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		161 321 002,93	112 022 925,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	161 321 002,93	112 022 925,11
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

GRUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2015

DATE: 23/06/2016
HEURE: 14:06
PAGE: 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients et autres		2 401 505 249,57	1 769 028 368,66
Sommes versées aux fournisseurs , personnel et autre		-2 379 390 264,45	-2 078 516 708,63
Intérêts et autres frais financiers payés		-530 185,50	-1 862 347,37
Impôts sur les résultats payés		-71 701 115,21	-48 062 286,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		2 589 598,87	
Virement de fonds			
Souscription DAT			
Restitution DAT			444 160 053,15
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-47 526 726,72	84 747 079,81
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-63 262 400,80	-158 371 432,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 700 282,30	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			7 176 600,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-64 962 683,10	-151 194 832,95
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Décaissement rachat des actions ERIAD Setif /Spa			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		187 143 829,36	142 993 769,86
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		187 143 829,36	142 993 769,86
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		74 654 418,54	78 648 018,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		677 964 015,59	601 417 998,87
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		752 618 435,13	677 964 015,59
Variation de trésorerie de la période	20	74 654 418,54	78 648 018,72
Rapprochement avec le résultat comptable		236 876 422,47	183 668 941,83

GRUPE ERIAD SETIF
FILIALE LES MOULINS DU HODNA MS'ILA
Exercice 2015

DATE: 23/06/2016
HEURE: 14:07
PAGE: 1

Etat de Variation des Capitaux Propres

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Intitulé	Not	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserve et Résultat
solde au 31 décembre N-2		1 449 480 000,00				127 832 043,84
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés						
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		112 022 825,11				
solde au 31 décembre N-1		1 661 482 825,11				127 832 043,84
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés						
PARTICIPATION DES TRAVAILLEURS A TANTIEMES		-17 102 803,22				
		-960 000,00				
Dans le compte de résultat						
Dividendes payés		-18 000 000,00				
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice		161 321 002,03				
solde au 31 décembre N	28	1 658 741 124,82				127 832 043,84

تنبع أهمية هذه الدراسة من الوقوف على مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية لوحدة مطاحن الحضنة، وذلك من خلال المقابلة و الملاحظة وتحليل وثائق الوحدة حول مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي للخصائص النوعية للمعلومات المالية ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مجموعة من الأسئلة موجّهة للمسؤولين عن المحاسبة والمالية عن طريق عدة مقابلات .

توصلت الدراسة إلى أن للنظام المحاسبي المالي تأثير إيجابي على جودة المعلومة المالية، حيث أنه يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية من الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة و القابلية للفهم، وقد اقترحت الدراسة بضرورة العمل على تطوير النظام المحاسبي المالي ليوافق أكثر الممارسات المحاسبية الدولية، والاهتمام أكثر بتحقيق جودة المعلومات المالية باعتبارها وسيلة لاكتساب وجذب المستثمرين .

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعلومات المالية، جودة المعلومات المالية، الإفصاح المحاسبي.

Résumé:

L'importance de cette étude découle de l'impact du système comptable financier sur la qualité des informations financières pour moulins hodna, grâce à l'entrevue et à l'observation et l'analyse de la documentation de l'unité sur l'impact de l'application du système comptable financier et d'atteindre les objectifs de l'étude, une série de questions à été préparée pour les responsables de la comptabilité et finance à travers plusieurs interviews. L'étude a conclu que le système comptable un impact positif sur la qualité de l'information financière, car elle permet d'obtenir les caractéristiques qualitatives de l'information financière appropriée, la fiabilité, la comparabilité et la compréhension de l'employabilité.

l'étude a recommandé la nécessité de travailler sur le développement du système comptable financier afin de se conformer aux pratiques comptables les plus internationales et accorder plus d'attention à la qualité de l'information financière en tant que moyen pour gagner et attirer les investisseurs

les Mots Clés: le système comptable financier, les informations financières, qualité des informations financières. divulgation comptable,